

الفصل الثالث : دور رابطة دول جنوب شرق آسيا في تحقيق الأمن الإقليمي

المبحث الأول : الوضع الأمني في جنوب شرق آسيا

المبحث الثاني : آليات الرابطة في مواجهة التهديدات الأمنية

المبحث الثالث : العلاقة التفاعلية بين الآسيان و الأمن الإقليمي

تعتبر الآسيان أداة هامة لدخول دول جنوب شرق آسيا ضمن التفاعلات الدولية، فقد جمعت بين دول عرفت على الأقل في فترة نشأتها كدول ضعيفة Weaker states لا يمكنها مواجهة مخرجات الحرب الباردة بمفردها، فالصراع الإيديولوجي كان على أشدّه في الإقليم، بعدهما جمع بين أهم أقطاب هذه الحرب، الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتي روسيا حالياً ، و لهذا كانت بدايات الآسيان أصلا ذات توجه أمني-سياسي، بهدف صد المد الشيوعي من جهة، خاصة بعد تبني الفيتNam للإيديولوجية الشيوعية، و التوسع الذي قامت به في كمبوديا ، و من جهة أخرى عملت دول جنوب شرق آسيا من خلال الآسيان على ضمان حياد الإقليم من تضارب مصالح القوى العظمى ، وما ينجر عن ذلك من توترات و حروب، و هذا ما تأكّد بالفعل من خلال تبني الرابطة لمعاهدة الصداقة والتعاون 24/02/1976.

تطور دور الآسيان في الإقليم تبعاً للتغيرات البيئة الدولية و الإقليمية ، من حيث نمط التفاعل و كذا من حيث طبيعة الفواعل في حد ذاتها، فقد سبق تشكيل الآسيان قيام تجارب إقليمية عديدة، عملت على محاكاتها خاصة التجربة الأوروبية ، و انطلقت في تنمية دول الإقليم من خلال تدعيم التعاون الاقتصادي و تسهيل إجراءات التعاملات التجارية بين دول الإقليم، بل و أكثر من ذلك قامت بضم دول شكلت في السابق أعداء للآسيان ، و هذا السلوك في حد ذاته يحمل صبغة أو بعد أمني .

ما زاد من توجّه الرابطة نحو التعاون الأمني المتعدد الأطراف ، هو بروز تهديدات على مستوى عالي من الخطر ، كالإرهاب و القرصنة ، التوترات الداخلية و النزاعات الإقليمية ، الهجرة الغير شرعية ، تجارة المخدرات...الخ، و هي تهديدات من الصعب التوصل لحلول لها بشكل منفرد ، ما أدى بدول الرابطة لتبني مبادرة إنشاء منتدى إقليمي أمني ، لم يجمع فقط بين دول الآسيان ، و إنما ضم أيضاً في طياته أهم القوى الإقليمية و في ذلك مغزى داخلي و آخر خارجي .

من خلال هذا الفصل يمكن طرح العديد من التساؤلات من بينها :

- 1-كيف يمكن للآسيان أن تتحقق الأمن الإقليمي ، و وحداتها السياسية لم تستطع بعد ضمان الأمن والاستقرار الداخلي ؟
- 2-كيف يمكن لرابطة دول جنوب شرق آسيا أن تحد من النزاعات الحدودية بين دولها ؟
- 3-هل يمكن أن تنجح جهود التعاون الأمني في إقليم جنوب شرق آسيا ؟

المبحث الأول : الوضع الأمني في جنوب شرق آسيا

الأمن في جنوب شرق آسيا مرتبط بمجموعة من العوامل ،جزء من هذه العوامل مرتبط بدول الإقليم ،و هذا فيما يتعلق باستقرار الأنظمة السياسية داخلية من جهة، ومن جهة أخرى الحد من النزاعات الحدودية بين دول الإقليم ،و الجزء الآخر من العوامل مرتبط برؤى و استراتيجيات القوى الإقليمية تجاه الإقليم كاليابان و الصين، وكذلك القوى العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و الاتحاد الأوروبي ،وهذا فيما يتعلق بالمخاطر و التهديدات العابرة للقارات خاصة منها ظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة .

المطلب الأول : المرجعية العملية لمفهوم الأمن لدى الآسيان

كان للبيئة التي نشأت فيها الآسيان تأثير كبير على صياغتها لمفهوم الأمن الخاص بها ، خاصة التطورات التي عرفها الإقليم بعد نهاية الحرب الباردة ،فقد كان لسياسة القوى الإقليمية و الدولية في الإقليم تأثير كبير على مفهوم الأمن و كذا آليات تحقيقه، و هذا لا ينطبق على الآسيان فحسب ،فالآسيان بأقاليمها المختلفة شهدت تطبيق استراتيجيات متباعدة تعتمدها قوى إقليمية أو دولية من داخل آسيا و من خارجها تبعاً لطبيعة المصالح و التهديدات ،و في هذا الإطار تعمل القوى الآسيوية المركزية مثل اليابان و الصين والهند و روسيا ،على إقناع الدول و المنظمات الإقليمية بدورها السلمي ،واستعدادها لبناء علاقات إقليمية تقوم على أساس تنمية روح الاعتماد المتبادل و المصالح المشتركة بعيداً عن طموحات الهيمنة ،و التصدي لرادارات الهيمنة القادمة من مراكز الاستقطاب الدولية الأخرى .

أخذت الآسيان قوة الدفع الرئيسية انطلاقاً من إفرازات الحرب الباردة و مقتضيات المواجهة الأمريكية -السوفيتية، و وظفت هذه المقتضيات من أجل استقطاب الدعم الأمريكي -الأوروبي لدفع أركان التعاون الإقليمي في المنطقة ،وقد استفادة الرابطة من ذلك كثيراً ،لا سيما على صعيد قيام الولايات الأمريكية المتحدة بتحمل أعباء دعم المنطقة اقتصادياً للحفاظ على استقرار نظم الحكم فيها و تأمينها في مواجهة الأخطار الخارجية ،حيث دخلت المنطقة ضمن إطار السياسة الأمنية الأمريكية الرامية لاحتواء المد الشيوعي¹ .

من أجل هذا سعت الآسيان منذ البداية لضمان حيادها بسبب احتمالات المواجهة بين القوتين العظيمتين أثناء الحرب الباردة ،فالولايات المتحدة سعت لتطويق الاتحاد السوفيتي ،و هذا الأخير حاول التخلص من سياسة الاحتواء من خلال العمل على استغلال منطقة آسيا في التحكم في الممرات المائية

¹ ممدوح أنيس فتحي:الدور الجديد للقوى الكبرى في آسيا،في محمد السيد سليم:آسيا و التحولات العالمية ،(مصر، مركز الدراسات الآسيوية، 1998)،ص 156 .

التي تربط شمال شرق آسيا مع منطقة الشرق الأوسط ، و التي تمر عبرها إمدادات النفط لاسيما مضيق ملكا Malacca الواقع بين ماليزيا و سنغافورة شمالا ، و سومطرة جنوبا، و زاد الأمر سوءا بعد تبني أحد دول إقليم جنوب شرق آسيا للإيديولوجية الشيوعية ممثلا في الفيتنام، إضافة إلى تدعيم الاتحاد السوفياتي بعض الفصائل المتمردة في كل من تايلاند ، ماليزيا و أندونيسيا ، و هذا ما عزز من رغبة هذه الدول في الاتحاد من أجل مواجهة هذا التهديد .

تغيرت الأوضاع مع نهاية الحرب الباردة ، إذ فلست الولايات المتحدة الأمريكية من حجم قواتها في المنطقة ما أدى لحدوث نوع من الفراغ الأمني ، مما دفع بدول الرابطة لبحث قضية التعاون الأمني فيما بينها بصورة أكبر، و تبني سياسة أمنية متعددة الأقطاب قائمة على الأساس على الدول الرائدة في الإقليم التي تقوم بدور الموازن فيما بينها .

إن التوجه الأمريكي في الإقليم بعد الحرب الباردة مرتبط باستراتيجيتها الكونية الشاملة ، القائمة على مبدأ تقاسم المسؤوليات الأمنية في الإقليم لضمان تخفيف الأعباء التمويلية ، و المحافظة على النفوذ الأمريكي بأقل قدر من التواجد العسكري ، مع امتلاك القدرة على الرد السريع ضد أي تهديد ، و لهذا قامت الولايات المتحدة بإغلاق قاعدتي كلارك الجوية و يوبيك البحرية في الفلبين، كما خفضت قوتها في اليابان و كوريا الجنوبية ، و صارت تعتمد على شبكة العلاقات و الروابط العسكرية الثانية مع دول الإقليم ، ولذا وصف الدور الأمريكي في المنطقة بنمط ممارسة النفوذ عن بعد¹ .

في هذا الجو برزت العديد من القضايا الخلافية بين دول الآسيان ، و هي قضايا ترتب على التحولات العالمية ، لاسيما أمن و استقرار المنطقة بعد انسحاب الولايات المتحدة ، فماليزيا و تايلاند رأى ضرورة الاعتماد على الذات و تدعيم الروابط مع القوى الإقليمية الرئيسية و الابتعاد على المراهنة على الدور الأمريكي ، في حين رأت سنغافورة و الفلبين ضرورة الاعتماد على ضمانات أمريكية من خلال إبرام اتفاقيات دفاعية² .

إلا أن تعدد مصادر التهديد الأمني في الإقليم من انتشار للأسلحة النووية و المنازعات حول الحقوق الإقليمية ، و احتمالات التناقض بين القوى الإقليمية و الدولية ، إضافة إلى أزمات عدم الاستقرار الداخلي ، أدى بدول الآسيان لتبني صيغة مركبة لإحلال إطار جديد للسلام و الأمن في جنوب شرق آسيا ، و التي تقوم على وضع مستويات عديدة للعمل و التحرك السياسي ، و التأكيد على العمل داخل إطار أمني إقليمي مشترك و هو ما تجسّد من خلال المنتدى الإقليمي لآسيان .

دول جنوب شرق آسيا تعيش في قلق مستمر مما قد تفضي إليه تطور العلاقات الروسية- الصينية و حصول هذه الأخيرة على أسلحة روسية متقدمة ، مما يمنح فرصة للصين للعمل بحرية كبيرة تساعدها في الاضطلاع بدور القوة الإقليمية المهيمنة على إقليم الآسيان ، إلا أن التواجد الياباني بدد

¹- المرجع السابق ، ص 97 .

²- المرجع السابق ، ص 157 .

نوعاً ما مخاوف دول الآسيان خاصة بعد طرح "مذهب هاشيموتو" نسبة لرئيس الوزراء الياباني الذي أرسى خلال جولته إلى دول الآسيان جانفي 1997 خطة اليابان الجديدة التي تقوم على ما يلي :

- يعتمد التعاون الياباني - الآسياني على الاستقرار الإقليمي ، و على الحضور العسكري الأميركي .
- مناشدة الآسيان لإشراك الصين و دعم مساعيها التصنيعية المدنية .

- مقترح لحوار صريح حول القضايا الأمنية الإقليمية مع كل من أعضاء الآسيان بشكل ثالث¹ .

من خلال تحليل هذه النقاط الثلاث تتبيّن الاستراتيجية اليابانية تجاه إقليم جنوب شرق آسيا ، إذ تعتمد لربط وجودها بالدعم الأميركي ، و هذا راجع إلى إدراكتها لضعفها من الناحية العسكرية مقارنة بالقوة الصينية ، خاصة وأن اليابان قلصت دعمها للمجال العسكري لفترة طويلة لحساب المجال الاقتصادي أين تصنف اليوم ضمن أضخم الاقتصاديات العالمية .

كما أنها تعمل بصورة مستمرة على منع الهيمنة الصينية على الإقليم ، أو حدوث أي تقارب صيني آسياني من شأنه الإضرار بمستقبل التواجد الياباني بالإقليم .

عملت رابطة دول جنوب شرق آسيا أثناء الحرب الباردة على تقادي التحالفات مع القوى العظمى، بيد أن انتهاء الحرب الباردة ، و تبلور بيئه إقليمية جديدة أفضى إلى تطوير آفاق أوسع، ليشمل بشكل كبير الجوانب الأمنية السياسية .

ففكاك الاتحاد السوفيتي و افتقار الإقليم لمنظومة شاملة تحد من تسامي النزاعات الإقليمية ، و السعي لاحتواء أدوار القوى الكبرى ضمن منظومة سياسية-أمنية أوسع تقادياً لهيمنة قوة كبرى واحدة على شؤون الإقليم ، و تعزيز الأمن الإقليمي من أجل توسيع اطر التنمية الاقتصادية ، و تعزيز عمل الرابطة لتكون لاعباً فاعلاً في ترتيب شؤون الإقليم و العلاقات الدولية كل ، عملت الرابطة على تبني رؤية جديدة لنظام التعاون الإقليمي تقوم على :

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية .
 - الاحترام المتبادل لاستقلال و سيادة و هوية كل دولة .
 - حرية التصرف لكل دولة في علاقاتها مع دول العالم .
 - حل المشكلات الإقليمية بالطرق السلمية و الابتعاد عن التهديد بالقوة أو استخدامها .
 - تعزيز التعاون سياسياً و اقتصادياً و أمنياً بين دول الإقليم .
- و بناءاً على هذه المبادئ توضحت ملامح الرؤية الآسيانية فيما يلي :
- *المُسَاهِمة الفعالة في العمل الإقليمي المتعدد الأطراف .
- *تعزيز التعاون العسكري بين دول الإقليم .

¹ - هاني الياس خضر الحديثي : "مستقبل التعاون الإقليمي الآسيوي" ، مجلة شؤون الأوسط ، (لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحث و التوثيق ، العدد 89 ، نوفمبر 1999) ، ص 42 .

* الدعم الفعال لبناء ترتيبات إقليمية جديدة رسمية و غير رسمية متعددة الأطراف للحوار السياسي و الأمني .

* العمل على خلق توازن إقليمي مستقر قائم على توازن المصالح و ليس على توازن القوى ،من خلال العلاقات الفعالة و الحوار البناء مع القوى الكبرى .

* تفعيل التعاون مع الصين و اعتبارها شريكاً متكاملاً و فتح حوار أوسع معها ، بهدف ربطها بكافة حماولات بناء نظام إقليمي جديد كشريك إستراتيجي¹ .

فالآسيان تبنت مدخلاً يشدد على الحوار المتعدد الأطراف ، المرتكز على التوافق في ظل أطر شاملة كالمنتدى الإقليمي للآسيان ، و هي بهذا تعمل على احتواء الخلافات البنائية ، و الحول دون أن تصبح المشاكل الداخلية مدخلاً لتدخل الأطراف الخارجية ، فالرابطة تشكل أرضية سياسية مشتركة لتسوية الخلافات ، و هذا دون الدفع باتجاه تحويل الرابطة إلى منظمة أمنية ، بل اعتبارها وسيلة لتفعيل التعاون الأمني - السياسي ، و تفادي المشاكل العسكرية - الأمنية ، و الحفاظ على الإقليم كمنطقة خالية من الأسلحة النووية .

من خلال ما نقدم يتبيّن أن مفهوم الآسيان للأمن قائم على إبعاد التنافس ، و بناء الثقة بين دول الإقليم ، و بينها و بين الدول الإقليمية الرائدة في المنطقة خاصة الصين و اليابان ، إذ حرصت الرابطة على إقامة علاقات اقتصادية و تجارية من خلال إنشاء آسيان زائد ثلاثة ، و بهذا توفر إطاراً للتشاور حول القضايا الشائكة خاصة تلك المواقبيـع المتعلقة بالنزاعات بين الصين و بعض دول الرابطة حول بعض الجزر ، و هو ما يتوافق و الرغبة الصينية في بناء نظام إقليمي ، ما يجعلها تعمل على إزالة أسباب العداء الإقليمي لها و تقبل البيئة المحيطة بها للفعل السياسي الصيني .

طرح مفهوم التعاون الأمني لدى رابطة دول جنوب شرق آسيا لأول مرة ، من قبل وزير خارجية دولة الفلبين R.Manglaupus في المؤتمر الوزاري لدول الآسيان في جاكرتا سنة 1989 ، في ذلك الوقت كان هناك دعم ضعيف لـ أي توسيع في أدوار الرابطة ، إلا أن النشاطات الصينية في جنوب بحر الصين ، إضافة إلى تقلص الوجود العسكري الأمريكي في الإقليم ، أدى إلى إدراك الآسيان إلى الحاجة إلى إقامة إطار و تنظيمات مهامها هو تفعيل الحوار في القضايا الأمنية ، و هنا بدأت سلسلة من الحلقات النقاشية حول طبيعة و شكل الحوار² .

يمكن رصد البيئة الأمنية لـ الآسيان من خلال حجم الإنفاق العسكري في الإقليم ، و لذا دول الحوار فمعظم الدول الآسيوية رفعت من ميزانيتها العسكرية حتى سنة 1997 ، بعكس دول العالم الأخرى التي قلصت ميزانيتها منذ نهاية الحرب الباردة فإن الدول الآسيوية رفعت من حجم نفقات الدفاع من

¹-هاني الياس خضر الحديثي: صراع الارادات في آسيا، مرجع سابق ، ص 113 .

²-Larry M.Wortzel :The ASEAN regional forum :Asian security without an American umbrella ,1996,p9 .

6% إلى 25% في السنوات من 1986-1993 من أجل بلوغ المستوى الأوروبي (130 مليار دولار)، وقد تجاوزت ميزانية اليابان من 28 إلى 53 مليار دولار من سنة 1990 حتى سنة 1995، أما كوريا الجنوبية فقد حددت ما بين 10.6 حتى 14.4 مليار دولار وไตايوان ما بين 8.7 حتى 11.3 مليار دولار سنة 1994، في حين تراوحت الميزانية العسكرية لماليزيا ما بين 4% و 11% من مجموع الميزانية العامة ما بين سنتي 1992 - 1996، أما سنغافورة فقد ارتفعت إلى 20% سنة 1995، وقد أقرت الفلبين في نفس السنة مخطط التحديد العسكري لمدة 15 سنة¹.

لا يجب المبالغة في أهمية هذه الأرقام، فهي تعد محشمة إذا ما تم مقارنتها بدول الشرق الأوسط وأقاليم أخرى في العالم، كما أن هذه الأرقام قد لا توجه ضد التهديدات الأمنية الداخلية أو الدولية، وفي حالات كثيرة التهديد الحقيقي لا يقاوم بالقوات العسكرية التقليدية أو النووية، أين يصبح إقامة جسور اقتصادية وثقافية ودينية وسياسية أهم من رفع حجم القوات العسكرية.

يمكن إرجاع ارتفاع حجم الإنفاق العسكري في دول جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة إلى سببين رئيسيين:

1-السبب الأول: يرجع إلى تغير سياسات القوى الكبرى في الإقليم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ما أدى بدول الإقليم إلى الشعور بضرورة الاعتماد الذاتي في المجال الأمني.

2-السبب الثاني: راجع إلى تفاقم الأوضاع الداخلية، فسابقاً شعوب الإقليم كانوا منشغلين بالحرب الباردة و مخرجاتها، لكن بعد نهايتها صار توجه الشعوب نحو السياسات الداخلية، ما ولد العديد من التوترات الداخلية التي تفاقمت في أحيان كثيرة إلى اشتباكات عنيفة بين السلطة السياسية و مواطنها.

المطلب الثاني : عوامل للأمن في جنوب شرق آسيا

¹--Jean-Luc Domenach ,Op Cit. P 213.

لتحليل عوامل الامن يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات :

* على المستوى الداخلي : ممثلا في عوامل الاستقرار السياسي داخل دول الرابطة .

* على مستوى الرابطة :ممثلا في التوترات القائمة بين دول الرابطة من الناحيتين السياسية والعسكرية

* على المستوى الإقليمي :ممثلا في التهديدات الناتجة عن دول الجوار من جهة ، و من جهة أخرى التهديدات العابرة للحدود .

1* على المستوى الداخلي:

تعرف معظم دول جنوب شرق آسيا انقسامات طائفية و أخرى عرقية ،ما يجعل هذه الدول تعاني من عدم الاستقرار الداخلي ، و نشوب العديد من التوترات الداخلية المعيبة لعملية التنمية الداخلية ، و التكامل الإقليمي ،كما أن حادثة نشأت دول الآسيان جعل منها دول هشة ،فدول الإقليم شهدت قيام العديد من الحركات الانفصالية و الانقلابات العسكرية ،و الإضرابات و التظاهرات المناهضة للحكم التسلطى ، خاصة في ظل الانتشار العالمي لمعايير و قيم الديمقراطية و الحكم الراشد .

و كمثال عن عدم الاستقرار الداخلي لدول الرابطة ،ننطرق إلى إندونيسيا المصنفة الأولى في الإقليم من حيث الحجم السكاني ،و التي عانت سابقا من النزاع في تيمور الشرقية ،التي تحصلت في نهاية الأمر على استقلالها و انفصالها بذلك عن اندونيسيا ،و هذا ما فتح الباب واسعا أمام باقي الأقليات في مطالبتها بالاستقلال ،و هو ما تعرفه مع حركة أتشيه الحرة ،و أتشيه هي ولاية واقعة شمال جزيرة سومطرة ،تقطن بها أغلبية مسلمة ،والمنطقة غنية بحقول الغاز ،وقد بدأ النزاع سنة 1976 مع إنشاء حسن دي تIRO حركة أتشيه الحرة ،ليتسع النزاع ويعلن الجنرال سوهارتو^{*} الولاية منطقة عمليات عسكرية ، خاصة ما بين سنتي 1989-1998 ،و زاد الأمر سوءا بعد الهجمات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة بتاريخ 9/1/2001 .

انعقدت العديد من جلسات المفاوضات ،أفضت في 8/12/2002 إلى وضع اتفاق سلام بين متمردي الحركة و الحكومة الاندونيسية ،و بهذا تم وضع حد مؤقت لأطول النزاعات في جنوب شرق آسيا و أكثرها دموية ، خاصة عندما وافق الطرفان على إجراء انتخابات محلية سنة 2004 ،كما وافقت اندونيسيا على منح الولاية حكما ذاتيا اعتبارا من جانفي 2002 ،وينص اتفاق الحكم الذاتي على تقاسم الموارد ،و اعتماد الشريعة الإسلامية بالولاية ،إلا أن هذا لم يلغى نهائيا فكرة الاستقلال التام ¹ . و كذلك هو الحال في الفلبين التي تشهد صراع حاد في جنوبها ،لأسباب دينية و أخرى عرقية ، أساس النزاع ممثل في التمرد الذي يخوضه شعب إقليم مورو المسلم ،الذي ترجع أصوله للشعب

^{*} سوهارنو هو رئيس إندونيسيا ،تولى الرئاسة بعد إطاحته بالرئيس السابق سوكارنو سنة 1965 .

1 - أحمد الرفاعي : أتشيه : أحد أقدم النزاعات في جنوب شرق آسيا في طريقه على الانتهاء 8/12/2002 .

<http://www.kuma.net.kw/newsagenciespublicsite/31-8-2009/14:06>

الملاوي ، و التي تستقر على مساحة مقدرة بـ 110 ألف كم² شاملة بذلك جزر مينداو ، باسيلان، صولو طاوي ، طالي .

تتولى الجبهة الوطنية لتحرير المورو تحقيق مطالب هذه الجماعة ، سواء من حيث المواجهة العسكرية أو إدارة المفاوضات ، إلا أن الجبهة عرفت انقساماً أدى إلى تشكيل جبهة تحرير مورو الإسلامية بزعامة الشيخ سلامات هاشم سنة 1977 ، بعد اختلاف الرؤى حول حل القضية ، إذ رأى نور ميسواري * اندماج المسلمين تحت السيادة الفلبينية ، في حين رأى سلامات هاشم ** ضرورة الحصول على كيان مستقل .

كما انشقت جماعة أخرى سنة 1991 ، و هي جماعة أبو سيف ذات التوجه المتطرف ، و المختلفة تماماً عن جبهة مورو الإسلامية و التي أدت على تفاقم الوضع في الإقليم لغير صالح مسلمي الإقليم بسبب الدعم الخارجي الذي تلقته الفلبين خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بعد عد هذه الجماعة ضمن صنف الجماعات الإرهابية .

تسبب هذا الأمر في قيام الفلبين بالانقلاب في كل مرة على نتائج المفاوضات ، التي عملت العديد من دول الإقليم على إقامتها لتجاوز النزاع خاصة توسط ماليزيا لأسباب عرقية و أخرى عقائدية ¹ .

كما برزت العديد من الانقضاضات في دول الرابطة ممثلة في حروب العصابات في كل من ماليزيا و الفلبين إضافة إلى الحرب في الفيتنام ، و التحولات في النظم السياسية مثل ما حدث في الفلبين مع نظام ماركوس ² .

أما تايلاند فقد عرفت سابقاً سنة 1973 ثورة مدنية ضد الحكومة ، أدت لتشكيل حكومة ديمقراطية انتهى عهدها سنة 1976 ، أين استولى العسكريين على السلطة ، إلا أنه منذ سنة 1979 صارت الحكومة تختر وفقاً للنتائج التي تفرزها الانتخابات ، و استمر ذلك لغاية سنة 1991 ، أين استولى العسكريين مجدداً على السلطة ³ .

و في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من الأنظمة السياسية داخل الرابطة ، إذ تصنف إلى نظم تعددية ديمقراطية كتايلاند ، و نظم نصف ديمقراطية كما هو الحال في ماليزيا و سنغافورة ، و أخرى تسلطية ممثلة في فيتنام ، لاوس ، كمبوديا ، مينمار.

* نور ميسواري هو زعيم الجبهة الوطنية لتحرير المورو .

** سلامات هاشم هو زعيم جبهة تحرير المورو الإسلامية ، توفي سنة 2003 و خلفه الحاج مراد .

1-إنجي الخولي : بتاريخ المسلمين في الفلبين : جبهة مورو ...
<http://www.imtidad.com/20/03/2006>.

² - Jaque Tenier:Op,Cit , P147.

³-الموسوعة العربية العالمية ، السعودية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع ، الجزء 22 ، الطبعة 2 ، 1999 ، ص 60 .

إلا أن هذا التصنيف لا يمكن اعتماده بصفة نهائية ،فمعظم دول الآسيان تعرف انعدام الاستقرار السياسي ،و الانقلابات المتكررة ،و يمكن إرجاع ذلك ،إلى حداثة نشأت هذه الدول من جهة ،و من جهة أخرى التنوع العرقي و الديني و الاجتماعي داخل دول رابطة دول جنوب شرق آسيا .

2* على مستوى الرابطة :

في بداية السنتينيات كانت التوترات الحدودية بين الدول الأعضاء جد نشيطة ،فمعظم الدول كانت محظلة باستثناء تايلاندا ،و هو ما خلف خريطة حدودية متداخلة و غير مضبوطة ،تسببت في نشوب النزاعات بين دول الإقليم ،إلى جانب هذا برزت النزاعات ذات الطابع الإيديولوجي .

عندما أقيمت الآسيان كانت الصين و الفيتام الشمالية في الجبهات العدائية جغرافيا، و المناهضة نظاميا و الضدية إيديولوجيا ،إلا أنه تم تجاوز ذلك بعد الحرب الباردة، بل أكثر من ذلك تم ضم الفيتام للرابطة و الدخول مع الصين في علاقات و حوارات على نطاق جد واسع .

تختلف و تتبادر وجهات النظر حول مصدر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة ،وفي حين تتخوف اندونيسيا و ماليزيا من الصين ،نجد سنغافورة تبدي قلقها من إعادة العسكرية اليابانية ،فقد حذر رئيس وزراء سنغافورة Goh chok tong من تراجع الوجود الأمريكي ،لأن ذلك يفتح المجال أمام التنافس على القيادة الإقليمية بين الصين ،الهند ،اليابان ،كما تتخوف من الاضطراب بين الصين و الولايات المتحدة حول ملف حقوق الإنسان ،و القضايا التجارية ،و احتمال تأثير ذلك على الاستقرار و الأمن في الإقليم ،و كذا القلق اتجاه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الإقليم ،و المسماة بمبادرة أمن شرق آسيا(EASI) التي أطلقتها سنة 1992 ،و التي من

خلالها قررت خفض القوة الأمريكية من 135.000 جندي إلى ما يقارب 120.000 جندي¹ .

كما أن المشاكل البيئية التي تصيب إقليم جنوب شرق آسيا ،كنتيجة لوضع أهداف قصيرة الأمد فأندونيسيا كل سنة و طيلة الفترة الممتدة من جويلية إلى غاية سبتمبر يتم قطع الأشجار بصفة عشوائية،ضف إلى ذلك التلوث البيئي الناتج عن الاحتراق السنوي للغابات ،إذ تم تحطيم 6.6 مليون هكتار خلال السنوات السبع الماضية ،وإطلاق حوالي 70٪ من مساحة أشجار القرام ،إضافة إلى الكوارث الطبيعية التي تمر بها معظم دول الإقليم كل سنة² .

ضف إلى ذلك عدم قدرة دول الرابطة على مجاراة الديناميكية الاقتصادية الهائلة لكل من الصين اليابان ،الهند ،وكذا استمرار النزاعات الثانية بصورة بطيئة ،واحتكام دول الإقليم في بعض القضايا النزاعية لمحكمة العدل الدولية بدلا من الرابطة إضافة إلى التوترات الإقليمية الفرعية ،بين تايلاند

¹- Amitav Acharya :Constructing a security community in Southeast Asia:Op,Cit , P 168.

4 - The Singapore Institute of International Affairs, Regional integration ,trade and conflict in Southeast Asia : Op,Cit , P32 .

و بورما ، إذ تدعي هذه الأخيرة أن تايلاند تزود ملأً لأقليه karen ببورما ، و أيضا المخاوف التايلندية حول الدعم الذي يتلقاه الانفصاليين في جنوب تايلاند من شمال ماليزيا ، الراغبين في الاتحاد مع الملاويين ، ففي جوان 2005 ظهرت توترات بين الدولتين ، بسبب هروب الانفصاليين ذوي الانتماء العربي الملاوي لشمال ماليزيا للهروب من الجيش التايلاندي ¹ .

و قد قام توتر بين أندونيسيا و ماليزيا ، عقب طرد ماليزيا نحو مليون عامل دخلوا إليها بطريقة غير شرعية من بينهم 450 ألف أندونيسي ، و تصاعد التوتر بسبب النزاع الإقليمي في بحر سالوزي خاصه في أكتوبر 2005 ، عقب منح شركة بتروناس الماليزية حقوق التنقيب في النفط لشركة شيل في المنطقة المتنازع عليها و ردت أندونيسيا بإعطاء نفس الحقوق لشركة أخرى ² .

إن توسيع الرابطة فرض أعباء أمنية جديدة بسبب الحدود البحرية الغير مضبوطة و تداخلها ، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى الطبيعة الجغرافية لدول الإقليم ، فمعظم أقاليم الدول عبارة عن أرخبيلات تبرز و تختفي فيها الجزر حسب حركة المد و الجزر ، و هو ما أدى لصعوبة ضبط الحدود بصفة نهائية .

من بين العوامل الغير عسكرية التي أدت لعدم الاستقرار على مستوى الإقليم ، نميز الأزمة المالية لسنة 1997 ، فقد تسبب انخفاض العملة التايلندية و تراجع الدولار^{*} في أزمة مالية إقليمية أفلست فجأة دول الآسيان ، إذ تقلصت أسواق جنوب شرق آسيا و انكمشت بشدة مع التنازل الحاد للطلبات ³ ، و انتشرت الأزمة من تايلاندا إلى بقية النمور الآسيوية ، بسبب نزوح الرساميل الأجنبية و المحلية منها وخاصة القصيرة الأجل ، ونتج عن ذلك انخفاض كبير في أسعار صرف عملاتها تجاه الدولار الأمريكي و بنسب مختلفة ، على الرغم من تدخل مصارفها المركزية بائعة مبالغ ضخمة من الدولارات الأمريكية للحيلولة دون انخفاض أسعار صرف عملاتها أو للتخفيف من هذا الانخفاض ⁴ ، و قد كانت أندونيسيا و كوريا الجنوبية من أكثر المتضررين ، و هناك مجموعة من العوامل المشتركة بين البلدان فيما يخص أسباب الأزمة و هي كالتالي :

- 1- الاعتماد المفرط على الاقتراض الأجنبي القصير الأمد من الشركات الخاصة و البنوك .
- 2- زيادة الاستثمار في ميدان العقارات .
- 3- نقص مراقبة عمل المؤسسات المالية ، و الاعتماد المفرط على الدولار الأمريكي ⁵ .

¹ - Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges ,2007 .
<http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/>.

²- مدحت أيوب : "بؤر التوتر الإقليمي في آسيا ، الأسباب و الحلول" ، مجلة السياسة الدولية ، (المجلد 42 ، العدد 167 ، جانفي 2007 ، ص 130) .

³ - Jaque Tenier:Op,Cit , P155.

* حتى سنة 1997 العديد من الدول الآسيوية مثل كوريا هونغ كونغ ، تايوان و لاسيما دول الآسيان ماليزيا ، تايلاند ، فلبين ، سنغافورة ربطوا عملاتهم بالدولار الذي انخفض

3- محمد الأطرش : " حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة " ، مجلة المستقبل العربي ، (العدد 244 ، جوان 1999) ، ص 12.

⁵ - Sueo Sudo ,Op. Cit,p27 .

لقد كان للعوامل المالية دوراً كبيراً في الأزمة، و المتعلقة بالديون المالية، كتحويل عملة محلية أو دين بعملة محلية إلى عملة صعبة، أو تحويل دين بعملة محلية إلى عملة محلية أخرى، و ما زاد من سرعة الأزمة هو تدفق الاستثمارات الأجنبية الخارجية، مما أدى إلى تزايد في استيراد مستلزمات التوسيع الداخلي من سلع و خدمات استثمارية و استهلاكية.

كما أن معظم الاستثمارات وجهت نحو توسيع الطاقات الإنتاجية في قطاع التصدير، لتأمين العملات الأجنبية لتسديد أصول الاستثمارات و التوظيفات الأجنبية، مما تسبب في توسيع قطاع التصدير ووصل حد الإشباع بالنسبة للطلب الخارجي، مما أدى لانخفاض أسعار الصادرات، مما نتج عنه صعوبة تسديد القروض و فوائدها¹.

كما أن اعتماد دول الآسيان على سياسة الاندماج في الأسواق العالمية، و الأخذ بسياسة تصدير السلع الصناعية إلى الأسواق العالمية خاصة إلى الولايات المتحدة و اليابان، ودخول هذه البلدان في عمليات الاندماج المالي، إضافة إلى انخراطها المبكر في عمليات خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية كال المجال المصرفي، ضف إلى ذلك السهولة المفرطة في حرية انتقال الأموال من و إلى تلك البلدان عرضها لضغط متواصل، كما أن السياسات الداخلية كان لها الأثر الواضح في استباب الأزمة من خلال انتشار الفساد المالي الناشئ عن تحالفات تفشت بين بعض مديري الاستثمار و أفراد من الأسر الحاكمة².

تعكس الأزمة الاقتصادية في عدد من البلدان ليس في الركود الاقتصادي فقط، و إنما في كساد أو انهيار اقتصادي، أي في انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي، و معاناتها من نسب نمو ضعيفة، مع كل ما يتضمنه ذلك من تسريح ملايين العمال، و من انتشار كبير لل الفقر و الإفلاسات، و من اضطرابات و توترات سياسية، و من فقدان عدد منها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي لصالح صندوق النقد الدولي، فبلدان الكساد الاقتصادي هي التي بدأت فيها الأزمة الاقتصادية سنة 1997، أي بلدان ما كان يسمى بالنمور الآسيوية و التي انعكس فيها الكساد أساساً في عام 1998³.

في محاولة لإيجاد الحلول عقدت تايلاند اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، لتنفيذ إصلاحات أساسية كتبني سياسة القرض المفتوح كبديل لخيار التقشف المالي الصارم⁴، أما ماليزيا فقد كانت الدولة الوحيدة التي أقرت مقاييس تقييد التبادلات مناقضة بذلك توصيات صندوق النقد الدولي، الذي اقترح لتجاوز الأزمة القيام بإصلاحات هيكلية، و قد أدت سياسة الإصلاح هذه في جميع دول الإقليم إلى محاربة الفساد و التملص الضريبي، وإعادة تنظيم الجماعات الخاصة أو العامة المتقلة بالديون

¹- محمد الأطرش : مرجع سابق ، ص 9 .

²- علي العطار : العلوم و النظام العالمي الجديد ، (لبنان: دار العلوم العربية ، ط 1 ، 2002) ، ص 73 .

³- محمد الأطرش : مرجع سابق ، ص 7 .

⁴ -Sueo Sudo ,Op. Cit,p27 .

و إصلاح النظام البنكي¹.

وقد كان للأزمة المالية لسنة 1997 تأثير كبير في المجال العسكري لدول الرابطة، فقد أنفقت البلدان الآسيوية سنة 1996 ما يقارب 165 مليار دولار على قواتها المسلحة، ومع هذه الأزمة انخفضت النفقات بشكل ملحوظ، فأندونيسيا علقت مشتريات الأسلحة كلياً، أما تايلاند فقلصت ميزانية دفاعها من 2.6 مليار دولار أمريكي إلى ما يقارب 2 بليون دولار، في حين ماليزيا قطعت أكثر من 20% من ميزانية دفاعها²، و هنا يتضح تأثير القوى على بعضها البعض، فالقوة العسكرية لا يمكن فصلها عن القوة الاقتصادية للدول .

رغم تعافي بعض دول الرابطة من الأزمة المالية، إلا أن تأثيرها لا يزال واضحاً، خاصة في الجانب السياسي والاجتماعي، أين أدت لعدم الاستقرار في كلا المجالين، و هنا يتضح أثر العامل الاقتصادي و الأمر كذلك على المستويين الإقليمي و الدولي، فالولاية أساسه الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي، وهذا أحد مبادئ النظرية الوظيفية الجديدة .

كما أدت هذه الأزمة الاقتصادية إلى بث الشك حول أهمية المنظمات المتعددة الأطراف، فترتبط الاقتصاديات أدى إلى سرعة انتشار الأزمة عبر مختلف دول الإقليم ، و هو ما أدى إلى إحياء نمط التحالفات الثانية الذي كان منتشرًا سابقاً ، خاصة في المجال الاقتصادي .

تشكل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية جزءاً مكملاً لمواضيع الأمن الإقليمي، فالسلم لا يعني فقط غياب الحرب، بل هو توفر حالة مناسبة للاستقرار، و هو ما يدخل ضمن إطار الأمن الشامل الذي يعرف في هذه الحالة من خلال ثلاثة مستويات :

- 1- على مستوى الدول - التفاعلات الداخلية للدول - .
- 2- على مستوى الآسيان- التفاعلات البينية - .
- 3- بين الآسيان و باقي العالم³ .

من بين التهديدات الجديدة في الإقليم أيضاً عودة القرصنة، التي تعد ظاهرة قديمة في الإقليم بحكم موقعه الطبيعي، فمنطقة جنوب شرق آسيا هي الأخرى تعرف كل أشكال القرصنة، التي عرفت نوعاً من الانخفاض في فترة الحرب الباردة، باستثناء الخليج التايلاندي، فانطلاقاً من سنة 1975 و الصياديون التايلانديون يتعرضون للقتل و سلب أموالهم بالقوة ، إلا أنه منذ سنوات التسعينات من أغلب و أكبر أعمال القرصنة التي سجلت في العالم من 60% إلى 80% كانت نتيجة التنافس على الموارد ، و هي تتركز إما في مضائق جنوب شرق آسيا ، وإما في منطقة جنوب بحر الصين، فقد تم تسجيل 200 هجوماً في مضيق ملكا سنة 1990⁴، هذا الممر الذي يربط آسيا بالشرق الأوسط و أوروبا ، إذ تمر

¹ - Jaque Tenier:Op,Cit , P155.

²- Sheldon W.Simon :The Economic crisis and ASEAN states' security ,1998,p 11 .

³- Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , P 159.

⁴- Jean-Luc Domenach ,Op Cit P 213.

حوالى 50.000 سفينة في السنة ، و يغطي 40٪ من حجم التجارة في العالم ، و 80٪ من احتياجات الطاقة لليابان و الصين .

3* على المستوى الإقليمي :

بعد الحرب الباردة أخذت منطقة جنوب شرق آسيا تواجه تحديات محلية من داخل الإقليم و من خارجه ، و في مجملها هي تطورات شهدتها المحيط الهندي ممثلة في أمن خطوط النقل البحري بسبب النزاعات البحرية ، و هو ما يهدد التجارة البحرية التي تعتمد عليها كثيراً دول جنوب شرق آسيا ، و كذا انتشار الأسلحة بنوعيها التقليدي و النووي ، أمن الإمدادات الطاقوية ، إضافة إلى تعاظم دور الأممي السياسي لبعض القوى الإقليمية كالإمبراطورية اليابانية و الصين، و الهند¹ ، لكن في مقابل هذا تتوافق دول الرابطة على ضرورة التواجد الأمريكي في الإقليم ، لأن من شأن ذلك أن يخلق توازن مع القوى الراغبة في الهيمنة الإقليمية ، خاصة الصين .

من قضايا التوتر في إقليم جنوب شرق آسيا ، النزاع في جنوب بحر الصين ، الذي صفت كأحد أهاب المناطق في آسيا و المحيط الهادئ ، بعد النزاع في تايوان و شبه الجزيرة الكورية ، و النزاع قائم بالأساس حول جزر سبراتلاني والتي تقع على بعد 300 ميل بحري جنوب هونغ كونغ ، و قد قامت اليابان في الحرب العالمية الثانية باحتلال هذه الجزر، و في سنة 1951 أقرت بخلوها عنها ولم يتحدد إلى من تؤول² .

تبرز أهمية الجزر في موقعها الاستراتيجي الذي يضم خطوط ملاحية دولية، وربطها بين المحيطين الهادئ و الهندي ، إضافة إلى غناها بالأسماك ، كما أن قاع البحر لهذه الجزر غني بالنفط الخام و الغاز الطبيعي و موارد معدنية .

تنتازع عليها ستة دول تمثل في الصين ، فيتنام ، تايوان ، ماليزيا ، الفلبين ، بروناي ، و كل هذه الأطراف ماعدا بروناي لها قوات في المنطقة ، فالفلبين مثلاً بدأت باحتلال الجزر في أوائل السبعينيات، أين ادعت سيادتها على أجزاء من الجزر ، و هو ما ذهبت إليه كل من بروناي و ماليزيا ، في حين نقر الفيتنام بسيادتها على كل الجزر، و هو ما تسبب في حدوث اشتباك بحري بين الصين و الفيتنام ، أدى إلى فقدان حياة أكثر من 70 موظف بحري فيتنامي ، و زاد الوضع توتراً بعد تأكيد الصين سنة 1992 ملكيتها لهذه الجزر³ .

تعود تبعيات النزاعات في جنوب بحر الصين إلى سنوات السبعينيات ، عندما تم اكتشاف النفط و الغاز الطبيعي ، و لهذا استندت الصين على ادعاءات تاريخية لإسناد الأراضي لها .

¹- كاظم هاشم نعمة : مرجع سابق ، ص 118 .

²- مدحت أيوب : مرجع سابق ، ص 130 .

³- Ian Storey : The United states and ASEAN-China relations :All quiet on the Southeast-Asian front , 2007 .

<http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil>.

يشكل النزاع في جنوب بحر الصين أحد أهم مداخل النزاع في الإقليم، ففي حال عدم التوصل على تسوية عادلة، فإنه من المحتمل أن يشكل النفط عامل مغذي للنزاعات، خاصة في ظل النمو الاقتصادي الصيني المتزايد يوماً بعد آخر، وزيادة طلبها للمواد الطاقوية، و هنا الصين لا تريد أن تخسر علاقتها مع الآسيان، كما لا تريد التخلص على ما تعتبره حق سيادي، إلا أن من شأن هذا أن يهدد الأمن الإقليمي¹، وهناك أيضاً النزاع على جزر بارسيل فهي تقع في بحر الصين الجنوبي بين الفيتنام والصين.

من منظور نظرية اللعبة يقوم النزاع في جنوب بحر الصين، على مبدأ المساومة، فكل بلد يعد لاعب يمتلك استراتيجيات لمواجهة الاستراتيجيات المحتملة للاعبين الآخرين، و البلد الذي يملك أكبر قدرة على المساومة، تكون إمكانيات نجاحه أكبر.

تمثل الصين اللاعب الأكثر قدرة على المساومة في هذا النزاع، إذ تمارس سياسة عدوانية نسبياً نحو المدعين الآخرين، فمنذ سنة 1947 تاريخ إصدار الصين لخريطة تدعى فيها سيادتها على الجزر، ما أدى بها لمواجهة عسكرية مع الفيتنام سنة 1974 وسنة 1988، و مع الفلبين سنتي 1996 و 1997، إضافة إلى ضغطها على الشركات المتعاونة مع دول الإقليم الأخرى، للتراجع عن عمليات الاستكشاف في قاع بحر الجزر.

وقد أعلنت سنة 2008 أنها ستستثمر أكثر من 29 مليار دولار أمريكي في مشاريع استكشاف النفط في كل المياه المتنازع عليها، و البدأ في مشاريع بناء مدن بكمالها على الجزر.

في هذه الحالة وجب على دول الآسيان الاتحاد كمفاوض موحد ضد الصين، وتجنب الاتفاقيات الثنائية التي ستكون أكثر إضراراً، و الضغط عليها لتحقيق مصالحهم في الإقليم، كما فعلت مع اليابان بعقد اتفاقية بتاريخ 18/06/2008 تسمح بالاستغلال المشترك لجزر و مياه بحر شرق الصين².

من بين التهديدات الأمنية التي يشهدها الإقليم على غرار باقي الأقاليم، ظاهرة الإرهاب، وفي الفترة ما بين أكتوبر 2002 حتى أوت 2003 عرفت جاكرتا و بالي أسوأ الأعمال الإرهابية في تاريخ الإقليم حين قتل أكثر من 200 شخص، إضافة إلى قصف السفارة الأسترالية في جاكرتا سنة 2004 وآخر في بالي سنة 2005³.

و ما زاد من سهولة انتشار هذه الظاهرة إنكسافية الحدود، الهجرة الغير شرعية، تأشيرة السفر الحرة، قلة خبرة دول الإقليم في التعامل مع هذه الظاهرة... الخ.

¹-Jing-dong Yuan :Asia-pacific security : China's conditional multilateralism and great power entente,2000,p21 .

²دونغان نزاع بحر جنوب الصين ...لعبة مساممات غير متوازنة.
<http://www.aleqt.com/2009/02/15/article-196223.html>.

³ - Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges:Op,Cit , P 3.

من شأن التحدي الإرهابي أن يزود الرابطة بفرصة لإعادة التماسك و يخلق جدول أعمال أمني جديد، و هذا ما يشبه التوجه الاتحادي للرابطة في قضية احتلال الفيتنام لكمبوديا ، رغم أن طبيعة التهديد مختلفة فالإرهاب عبارة عن هجوم منفذ من طرف جماعات و أفراد لا تحكمه لا قوانين دولية ولا داخلية عكس النزاع الدائر بين الفيتنام و كمبوديا .

ساهمت كل هذه التحديات و المخاطر في تعظيم الرؤى حول التعاون الأمني الإقليمي بصفة أكبر من فترة الحرب الباردة فبالإضافة إلى الترتيبات الأمنية الثنائية التقليدية المتمركزة حول الولايات المتحدة الأمريكية ، أنشأت الدول ترتيبات أمنية متعددة الأطراف مثل منتدى الآسيان الإقليمي ضمن الآسيان و كذا تنظيم الآسيان+ثلاثة ، تتضمن هذه الجهود حوارات بناء الثقة .

المبحث الثاني :آليات الرابطة لمواجهة عوامل الالامن في الإقليم

إن التوعي و التداخل في القضايا دفع الدول إلى الاتجاه نحو أشكال إضافية من التعاون الإقليمي و ما بين الأقاليم ، و لهذا لجأت البلدان الآسيوية عموما إلى أربعة مسارات في تعاملها مع بؤر التوتر الأمنية:

- 1-تعزيز قدراتها العسكرية الذاتية ،كما فعلت ذلك كل من الصين ،الهند ،باكستان ،كوريا الشمالية .
- 2-الاستعانة بالمظلة الأمنية الأمريكية كاليابان و كوريا الجنوبية تايوان .
- 3-محاولات بناء ترتيبات أمنية إقليمية .
- 4-إجراءات بناء الثقة¹ .

المسارين الآخرين هما اللذان اعتمدتا عليهما رابطة دول جنوب شرق آسيا في إدارة خلافاتها البيئية و الإقليمية ،إذ تعتبر الآسيان من أقدم الترتيبات الأمنية الإقليمية ،سارت على نهج احترام السيادة الوطنية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية ،ونبذ التهديد بالقوة ،و تجنب التوترات الثنائية و الاعتماد على مبدأ الحوار .

- ماهي الآليات التي تعتمد عليها الرابطة في مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية ؟
- ما هي الترتيبات الإقليمية الأخرى التي يجب أن تطلع بها الرابطة ؟

المطلب الأول :آليات أساسها التعاون الداخلي

¹- مدحت أيوب :مرجع سابق ،ص 131 .

أصبحت الآسيان تواجه تحديات أمنية تستدعي منها تعاليناً أمنياً على أصعدة جديدة، وقد اعتمدت الرابطة في تسوية الخلافات البينية على طرق سلمية بدلاً من الاعتماد على توازنات تزيد من حدة الصراعات، وفي هذا تعتمد الرابطة كثيراً على النصوص التي تضمنتها المعاهدات المنعقدة بين دولها كاتفاقية الصداقة و التعاون، التي تتصل على امتناع الدول الأعضاء من اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية الخلافات، وتحث على الاعتماد على آليات التشاور و الوساطة للوصول إلى حل النزاعات، و عدم السماح بالتدخل الخارجي، كما ترى الرابطة أن إجراءات الحوار و المشاركة و التوسيع في العضوية هي البديل الأكثر جدواً من إقامة تجمعات أمنية أو أحلاف¹.

إن أول أشكال التعاون تمثل في المعاهدات الأمنية لتسوية الحدود، والتي أقيمت على أساس ثنائي كذلك التي جمعت بين ماليزيا و تايلاند ما بين سنتي 1959-1965 و كذلك ما بين سنتي 1970-1977 و بين ماليزيا و أندونيسيا في سنوات 1966، 1972، 1984، و تلك التي جمعت بين ماليزيا و الفلبين سنة 1977، و كذا بين أندونيسيا و الفلبين سنة 1974، و بين ماليزيا و سنغافورة سنة 1983².

نلاحظ أن معظم المعاهدات المبرمة تمت في عهد إقامة الآسيان، و مرد ذلك حداثة نشأت الدول من جهة، لأنها كانت عبارة عن دول مستعمرة باستثناء تايلاند، فالفترقة الفاصلة بين استقلال الدول و إنشاء الآسيان ليست بالفترة الطويلة، و من جهة أخرى توفير الآسيان إطار للحوار بين وحدات الإقليم، إلا أن هذا لم ينهي الخلافات الثنائية بصورة مطلقة فالنزاع الماليزي التايلندي حول إقليم صباح ليزال قائماً.

كما تعتمد الآسيان على الترتيبات الأمنية التي تشمل إنشاء معاهدات، كمعاهدة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، التي وقعت ببانكوك 15/12/1995³، ألمت هذه المعاهدة أعضاء الآسيان بعدم تطوير صناعة أو اكتساب الأسلحة النووية، و عدم السماح للدول الأخرى باستعمال أراضيهم بأي طريقة من أجل الأسلحة النووية، وهذه المعاهدة هي امتداد لمعاهدة 1976 التي تمنع استخدام القوة في علاقات دول الآسيان.

سابقاً تم إعلان الإقليم كمنطقة للسلام و الحرية و الحياد سنة 1971، و ذلك لمنع امتداد الصراعات إليها، خاصة في ظل اشتداد وتيرة الحرب الباردة كما أن هذا الإعلان جاء بناءً على رد فعل حول اتجاهين حول الأمن في جنوب شرق آسيا، أين اقترحت ماليزيا أن تضمن القوى العظمى (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي - روسيا حالياً، الصين) سوية حياد الإقليم، أما أندونيسيا عارضت ذلك و احتجت بأن دول جنوب شرق آسيا يتحملون بأنفسهم المسؤولية لتحقيق الأمن

¹- كاظم هاشم نعمة نمرجع سابق، ص 121.

²- Sophie Boisseau du Rocher :Op.Cit , P 273.

³- مدحت أيوب :مرجع سابق، ص 132 .

الإقليمي، تم قبول الوجهة الأندونيسية بعدها تلقت التأييد من طرف تايلاند، سنغافورة، الفلبين، إلا أن إعلان 1971 تعرض للتعديل على مر السنين، وفي الأخير تم قبول حقيقة تواجد القوى الخارجية بالإقليم عن طريق التجارة و الاستثمار، و حتى التوأمة العسكرية¹، و ذلك لضمان التوازن الإقليمي في المنطقة .

إن الاتفاقيات الثانية ذات الطابع الأمني بين دول الآسيان ، كانت تتم خارج إطارها و هنا تم وضع اقتراحان إثنان :

- 1- توسيع مهام المؤسسات و امتدادها للمجال العسكري .
- 2- استمرار الدول الأعضاء في تطوير العلاقات الأمنية ، دون العبور من خلال الإطار القانوني للرابطة .

الاختيار الأول سلبياته أكثر من إيجابياته، فأفضل الحلول هو الاعتماد على الحوار الدبلوماسي- السياسي كما أن المشاريع السياسية لكل عضو تختلف عن مشاريع باقي أعضاء الرابطة ، و التهديدات الخارجية مختلفة نسبياً ما لا يسمح بإقامة تكامل أمني تام ، إضافة إلى ذلك فالتعاون الاقتصادي لا يتطلب جهوداً كبيرة ، في حين يؤدي إلى نتائج ملموسة في المجال الأمني²، فالعلاقة بين زيادة التكامل الاقتصادي بين الوحدات السياسية والاستقرار الأمني هي علاقة طردية .

من أمثلة تعامل الآسيان مع القضايا الإقليمية ، نتعرض إلى رد الرابطة فيما يتعلق باحتلال الفيتنام لكمبوديا ، فقد جاء متوافقاً و معاييرها الرئيسية، و تضمن الأهداف التالية :

- 1- إنكار شرعية الحكومة الفيتنامية .
- 2- ضمان العزلة الدولية و الإقليمية للفيتنام .
- 3- ضمان الانسحاب الغير مشروط للقوات الفيتنامية من كمبوديا .
- 4- ضمان سلام ، حياد و ديمقراطية كمبوديا³ .

تبعد الآسيان في تعاملها مع الصين خطوات دبلوماسية ، إذ تتولى أندونيسيا الحوار مع بكين من خلال مؤتمر جنوب بحر الصين ، الذي ينعقد كل سنة ابتدءاً من سنة 1990 ، بهدف احتواء الاندفاع الصيني في الجزر المتنازع عليها التي صارت موضع خلاف و ادعاءات سيادية بين العديد من دول الإقليم⁴ .

و منه فرابطة دول جنوب شرق آسيا تشكل حلف أمني Alliance de sécurité ولا تعبر عن حلف عسكري Alliance de militaire ، فهذا الأخير هو عبارة عن تكتل مجموعة من الدول المجاورة

¹- Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges:Op,Cit , P 13.

² - Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , P 277.

³- Amitav Acharya :Constructing a security community in Southeast Asia:Op,Cit , P 81.

⁴- كاظم ص 123

هدفها حماية بعضها البعض من أي خطر أجنبي ، و يستوجب هذا النوع من الأحلاف التعاون في المجال العسكري دون غيره من المجالات الأخرى ، عكس الحلف الأمني أين يمس التعاون بين وحداته جميع المجالات بما فيها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، خاصة في ظل ما يعرف بالأمن الشامل.¹ وقد أعلن وزير الدفاع الماليزي Njaib Abdulrazak بأن دول جنوب شرق آسيا ، تعمل من أجل تشكيل شبكة من الروابط الدفاعية ، التي ستمكنهم من العمل كحلفاء ، إلا أنه رفض فكرة أن تتحول الرابطة لحلف دفاعي رسمي ، معلناً بأن ذلك قد يؤدي لتصعيد توترها إقليمياً فقط² .

إن الآسيان كمنظمة وجدت من أجل تقرير و توفيق الرؤى، فإعلان بانكوك قاص من أخطار النزاعات البنائية، و هو ما أدى بدوره إلى تقليص التدخل الخارجي، فالرابطة شكلت إطاراً مناسباً للتحاور بين دول الإقليم حول النقاط الخلافية، في جو من الحياد ، مع إرادة و تسامح كبير ، و في هذا الإطار أكد المفكر الأمريكي جوزيف ناي Nye J. أن مثل هذه التنظيمات توفر مقاييس للثقة .

و قد تم تجسيد هذه القيمة من خلال إعلان كونكورد La déclaration de concorde سنة 1976 أين أكد فيه الدول الأعضاء على حفظ و إبقاء التعاون في المجال الأمني ، من خلال إقامة جماعة أمنية هدفها دعم الاستقرار و السلام و الديمقراطية في المنطقة ، و عدم القبول بأي تغيرات غير دستورية و غير ديمقراطية من الحكومات ، أو استعمال أراضيهم لأي أعمال يمكن أن تضعف السلام و الأمن و الاستقرار في الإقليم ، و تم الاتفاق على معايير مشتركة تتمثل في :

- عدم الانحياز ، و تبني المواقف الداعمة للسلام في الإقليم .
- حل النزاعات من خلال الاعتماد على الوسائل السلمية .
- نبذ استعمال الأسلحة النووية ، و أسلحة الدمار الشامل ، و تجنب سباق التسلح في الإقليم .
- الابتعاد عن التهديد بالقوة أو استخدامها³ .

الآسيان بهذه المبادئ تشكل جماعة أمنية غير أنها لن تصبح جماعة دفاع ، إذ لا تتوفر الرابطة على جمعية دفاعية ، ولا توجد اجتماعات لوزراء الدفاع⁴ .

تعود فكرة إنشاء جماعة أمنية لآسيان إلى اقتراح قدمت به إندونيسيا سنة 2000 ، و تم تبني الفكرة بعد سنة ، إلا أن تطبيقها عرف العديد من الصعوبات ، إذ يتطلب إنشائها درجة عالية من التقارب السياسي أي تقارب الوجهات السياسية فيما يخص القضايا الإقليمية و الدولية ، وهذا يستلزم وجود أنظمة ديمقراطية ، وهذا ما يغيب نوعاً ما عن دول الرابطة⁵ .

¹ - Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , P 269.

² -William J.Jaylor and others :ASIAN Security to the year 2000 .

³ - ASEAN Security Community plan of action . <http://www.aseansec.org/92.htm>.

⁴ - Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , P 270.

⁵ -Amitav Acharya: ASEAN at40:mid-life rejuvenation?

<http://www.foreignaffairs.com/articles/64249/amitav-acharya/asean-at-40-mid-life-rejuvenation?page=2> .

ووجدت جماعة أمن الآسيان ASC ببناء على جهود الرابطة لتجنب النزاعات بين الدول ، و الهدف من ذلك ضمان السلام في المنطقة ،من خلال اعتماد الأعضاء على الأطر السلمية لحل الخلافات، و اعتبار أنهم مرتبط بعضهم البعض ،وهذا ما يجسد مفهوم مركب الأمن الإقليمي .

تشتمل الجماعة الأمنية لآسيا على العناصر التالية :

*تطوير التعاون السياسي .

*وضع معايير و قيم مشتركة للحوار.

* حل النزاعات في حال حدوثها .

*منع نشوب النزاع .

*بناء السلام ما بعد مرحلة النزاع .

وتقوم هذه الجماعة ببناء على مبادئ و اتفاقيات الآسيان التالية :

* إعلان الرابطة بانكوك 1967 .

* معاهدة إعلان الإقليم منطقة سلام ،حرية و حياد بكمالبور 1971 /11/27 .

* معاهدة الصداقة و التعاون 1976/2/24 .

* إعلان الرابطة المتعلقة بجنوب بحر الصين ،مانيلا 1992/7/22 .

* معاهدة إعلان الإقليم منطقة خالية من الأسلحة النووية ،بانكوك 1995/12/15 .

* إعلان كونكورد الثاني ،بالي 2003/10/7.¹

إن جماعات الأمن الإقليمية كما لاحظها Yale هي مجموعات من الدول بإمكانها ترك استخدام القوة كوسائل لحل النزاعات داخل الإقليم ، فغياب الحرب أو العنف المنظم لا يلزم أن يدل عليه الاختلافات أو تضارب المصالح بين الفواعل، فقد لاحظ Holsti بأن بعض الاختلافات الجدية غياب هولستي

ظهرت بين الدول في الجماعات الأمنية ،بالرغم من أن بعض الخصائص الخاصة لعلاقاتها تمنع خلاف الحكومات من تبني أشكال السلوك المثالي في النزاعات المتضمنة استخدام القوة أو التهديد باستعمالها .

لهذا الجماعة الأمنية هي القدرة على إدارة النزاعات ضمن المجموعة بسلام ،بدلا من غياب النزاع بحد ذاته ، و هذا ما يميز الجماعة الأمنية عن الأنواع الأخرى من العلاقات الأمنية ،فالهدف هو إبقاء العداء و الضرر المتبادل في حد الأدنى² .

¹ -The Singapore Institute of International Affairs, Regional integration ,trade and conflict in Southeast Asia : Op,Cit , P 26.

² -Amitav Acharya :Constructing a security community in Southeast Asia: Op,Cit,2001,p16.

*معلومات أكثر حول الجماعة الاقتصادية و الجماعة الثقافية الاجتماعية لآسيا أطلع على الموقع التالي
<http://www.aseansec.org>.

من خلال ما تقدم يتضح أن الآسيان تعتمد بشكل كبير على خصائص الجماعة الأمنية ،إذ تعمل على عدم بلوغ النزاعات بين وحداتها السياسية إلى حرب شاملة .
إلى جانب الجماعة الأمنية ،تعمل الآسيان على تشكيل الجماعة الأمنية السياسية ،إذ أعلن رؤساء الدول و الحكومات في اتفاق بالي الثاني 2003 ،عن تأسيس هذه الجماعة بحلول سنة 2020 ،على أن تقسم إلى :

*الجماعة الأمنية السياسية للآسيان APSC .

*الجماعة الاقتصادية للآسيان AEC .

*الجماعة الثقافية - الاجتماعية للآسيان *ASCC .

من خلال هذه الجماعة يتم تعزيز مركزية و دور الرابطة كقوة دافعة في الإقليم ،حتى أن الزعماء في قمة الفلبين الثانية عشر تقرر تعجيل تأسيس هذه الجماعة بحلول 2015 .
من أهداف هذه الجماعة مايلي :

* يعمل هذا النموذج على الرفع من مجال التعاون السياسي و الأمني للآسيان .

* العمل على تحقيق بيئة ديمقراطية منسجمة،و ضمان بيئة أمنية تسمح بتعايش دول الرابطة في سلام.

* العمل على الترويج لمبادئ الديمقراطية ،و حقوق الإنسان ،و الحكم الراشد .

وبهذا تتحدد خصائص الجماعة في ثلاثة نقاط رئيسية :

1- أساس الجماعة هو استنادها على القيم و المعايير المشتركة .

2- الأمن الشامل هو مسؤولية مشتركة لجعل الإقليم مستقر ،متماضك ،و سالم .

3- في عالم قائم على الاعتماد المتبادل يفسح هذا النموذج أمام دول المنطقة لتصبح إقليم منفتح و متكملا¹ .

عملت الرابطة على معالجة ظاهرة الإرهاب من خلال إعادة النظر في تأشيرة السفر الحرة بين دول الرابطة ،و تم في قمة 2001 إعلان العمل المشترك لمكافحة الإرهاب ،و في ماي 2002 تم اتفاق دول الرابطة على خطة عمل من أجل تحسين التعاون في مجال الاستخبارات و التنسيق في القوانين ضد الإرهاب ،و في هذا الإطار اقترحت سنغافورة على كل عضو أن يشكل فريق خاص ضد الإرهاب،و على أي حال تبقى دول الآسيان بطيئة في تصديق الاتفاقيات الموجهة ضد الإرهاب ،فقد إذ وافقت دول الرابطة في قمة جانفي 2007 على اتفاقية مكافحة الإرهاب ،التي وقع عليها جميع دول الرابطة ،إلا أن التصديق عليها لا يزال قائما²،و هذا راجع إلى الإجراءات التي تتطلبها مواجهة الإرهاب من إعاقة لحرية حركة الأفراد و رؤوس الأموال ،و من شأن هذا أن يؤثر على حرية التجارة في الإقليم ،ولهذا تعرف إجراءات مقاومة الإرهاب نوعا من التباطؤ في تحقيقها .

¹ -ASEAN POLITICAL-SECURITY COMMUNITY BLUEPRINT

² - Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges:Op,Cit , P 8.

ولتجاوز الأخطار في مضيق ملكا قامت ثلاثة دول ممتدة على جانبي هذا المضيق (اندونيسيا، ماليزيا سنغافورة) في ماي 2004 بتنسيق دوريات بحرية و جوية مشتركة ،و قد وعدت اليابان سنة 2006 هذه الدول بتزويدها بأجهزة و سفن لمكافحة الإرهاب و القرصنة¹.

يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي أحد أهم آليات تجنب التهديدات و الأخطار في الإقليم ،ففي حال وجود تكامل اقتصادي صلب تصبح كلفة النزاع أعلى ،و تلعب منطقة التجارة الحرة لدول الآسيان كالوصلة بين التجارة/الاستثمارات و النزاع/بناء السلام ،فبلدان مثل تايلاند ،ماليزيا ،سنغافورة ، الفلبين فضلوا حل نزاعاتهم عن طريق الاستشارات و المساومة الدبلوماسية².

فالتكامل الاقتصادي الإقليمي يكون عادة مدفوعا من طرف نخب اقتصادية محضة ،تجذب معها في النهاية النخب السياسية ،و بالتالي فمصالح النخب الاقتصادية تتأثر في حال وجود نزاعات ،لدى تعلم دائمًا على التأثير على النخب السياسية للتعامل مع القضايا النزاعية بتروي ،و هذا أساس سياسة الانتشار ،أين يتطور التكامل من قطاع آخر .

المطلب الثاني : آليات أساسها التعاون الخارجي-الم المنتدى الإقليمي -

تشهد منطقة آسيا الباسيفيك تشكيلة واسعة من محاولات التعاون الدولي حول القضايا الأمنية، فمنذ التسعينيات برزت اتجاهات و تطورات مهمة في الشؤون الدولية أحدثت تغييرات هامة في البناء

¹- Ibid , P 9.

² - The Singapore Institute of International Affairs, Regional integration ,trade and conflict in Southeast Asia : Op,Cit , P 22.

الأمني لآسيا الباسفيك، فقد أدت نهاية الحرب الباردة و الحيرة حول مستقبل الالترامات الاستراتيجية الأمريكية في شرق و جنوب آسيا ، و النهوض الصيني المتمثل في النمو الاقتصادي السريع و المستمر،ما أدى لبروز أفكار و مبادرات تدور حول الأمن الإقليمي المتعدد الأطراف و هو ما توج بإنشاء المنتدى الآسيان الإقليمي الذي توأك و تطوير الأدوار التي تطلع بها رابطة دول جنوب شرق آسيا¹ .

إن إقامة تنظيم أمني يكون نتيجة عمل الدول الهدف لمعالجة المشاكل الأمنية ، على نفس النمط إقامة تنظيم أمني إقليمي مثل المنتدى الإقليمي للآسيان ،جاء نتيجة رد الدول على المشاكل الأمنية الإقليمية ، و هذا مبرر وفقا للمنظور الواقعي ،فالدول تختار البدائل المحققة للمصلحة ،و إذا كانت التنظيمات المتعددة الأطراف ستضمن أفضل نتيجة ،فهي ستدعم إقامة مثل هذه التنظيمات .

طبقا ل Michael Leifer فإن دول الآسيان كانت قلقة بشأن الوضعية الاستراتيجية المتغيرة، ورأى في المنتدى وسيلة لتحقيق التوازن في الإقليم بين القوى الطامحة في الهيمنة الإقليمية .
في هذا الإطار يطرح السؤال التالي :

لماذا اعتمدت الآسيان على مؤسسة أمن متعددة الأطراف على خلاف ما اعتمدته عليه سابقا(علاقات الأمن الثانية)²؟

إن إقامة مؤسسات أمن متعددة الأطراف تتطلب توفر مصالح مشتركة، و قبول المعايير الجماعية، وهذا ما عملت الآسيان على وجوده قبل إقامة المنتدى، فالآسيان شكلت إطارا جيدا للاتصال و خلق معايير وقيم و هوية مشتركة بين وحداتها ، و بهذا لم تعد تقتصر على الاتفاقيات الثنائية ، خاصة في ظل توحد مفهوم الخطر لدى معظم دول الإقليم ، و هذا ما أشار إليه نائب رئيس الوزراء و وزير الدفاع الماليزي Datuk Seri Najib في القمة العاشرة لمنتدى الآسيان الإقليمي 2006/9/5 بقوله: "آسيا و الباسفيك لا يخلوان من النزاعات..... هناك قضايا أمنية حساسة مستمرة حولنا ، مثل تداخل الادعاءات على جزر سبراتلي ،الانتشار النووي ، و قضايا أمنية عالمية " ، كما حذر من النزاعات القائمة على أساس موارد الطاقة ، خاصة مع تزايد الطلب الصيني على موارد الطاقة³ .

قبل إنشاء المنتدى تم طرح ثلاثة بدائل تمثلت في الآتي :

¹ - Evelyn Goh and Amitav Acharya: Introduction :Reassessing security cooperation in the Asia-Pacific.

² - Hyun Seog Yu: The role of epistemic community in regional security institution building :ASEAN-ISIS and the establishment of ARF, Slovenia ,University of Ljubljana, WISC Conference 23-26/7/2008, p 3 .

³ - The Singapore Institute of International Affairs, Regional integration ,trade and conflict in Southeast Asia : Op,Cit , P 32.

* إما الاعتماد على مفهوم الأمن الجماعي المشترك ، انطلاقاً من فكرة مفادها أنّ الأمن الإقليمي غير قابل للقسمة ، و لا يمكن أن يتم إلا من خلال النشاطات التعاونية .

* البديل الثاني إقامة منتدى متعدد الأطراف .

* الاعتماد على الدبلوماسية انطلاقاً من عمل رابطة دول جنوب شرق آسيا ، و في هذه الحالة تغيب مشاركة القوى الإقليمية الأخرى ، و شركاء الحوار ، الذي تسعى الآسيان لضمهم لضمان التوازن الإقليمي .

تم قبول الاقتراح الثاني الذي يدور حول إنشاء مؤسسة حوار أمني متعدد الأطراف بين بلدان منطقة آسيا-الباسيفيك ، و دار لاقتراح حول الآسيان باعتبارها تضم كل البلدان المهتمة بالأمن الإقليمي .

و في هذا الإطار كان على الآسيان أن تتجنب ثلاث ممارسات رئيسية :

* تجنب التعاون الأمني العسكري ، بسبب الأحداث التاريخية و سياسة الأحلاف .

* ضمان الحوار مع القوى الإقليمية ، مع الحفاظ على حياد الإقليم ، و ضمان عدم التدخل الخارجي .

* عدم المبالغة في الاهتمام بالقضايا الأمنية لأن من شأن ذلك أن يضعف التعاون الاقتصادي و السياسي بين دول الرابطة¹ .

فالآسيان عملت على إقامة تنظيم يضمن تواجهها مع القوى الإقليمية الكبرى ، و في نفس الوقت تقيد هذه الأخيرة و كبح رغبتها في الهيمنة الإقليمية .

يعد منتدى آسيان الإقليمي أحد المتغيرات الإقليمية التي شهدتها آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، و قد تم تأسيس المنتدى رسمياً سنة 1994، بهدف خلق جو من الثقة لاسيما جنوب بحر الصين و كذا تطوير الدبلوماسية الوقائية و التأكيد على ضرورة إيجاد حلول للنزاعات في الإقليم ، و المنتدى يضم شركاء الحوار- الدول النهرية لجنوب بحر الصين ، الصين ، تايوان ، كوريا ، اليابان ، الهند ، روسيا ، منغوليا ، و ابتدءاً من قمة 7/2000 ببانكوك تم انضمام كوريا الشمالية ، أستراليا نيوزيلاند كندا اللوم أو غينيا باباو الجديدة و الشركاء خارج المنطقة ممثلاً في الاتحاد الأوروبي و إشراف الأمم المتحدة² ، و يعتبر المنتدى المنظمة الأمنية الرسمية الوحيدة في منطقة آسيا الباسيفيك .

من خلال المنتدى الإقليمي للآسيان يتم مناقشة القضايا الأمنية و السياسية مع التركيز على إجراءات بناء الثقة بين الأطراف ، وقد تم وضع وثيقة سنوية تسمى الرؤية الأمنية السنوية ، ومن خلال هذا المنتدى تم توقيع اتفاقية منطقة جنوب شرق آسيا منطقه خالية من الأسلحة النووية و المسممة بمعاهدة بانكوك ديسمبر 1997³ .

تعود فكرة إنشاء هذا المنتدى إلى الوزير الأول الياباني Kiichi Miyazawa سنة 1991 ، بهدف

¹ - Hyun Seog Yu : Op,Cit , P 10.

² - Jaque Tenier:Op,Cit , P156.

³-محمد السيد سليم: مرجع سابق ، ص 71.

وضع ميكانيزم للأمن أكثر تكيف مع تغير المعطيات في الإقليم بعد الحرب الباردة ، و اعتبر الآسيان منظمة إقليمية لينة ،توفر مجالا إتصاليا متكاملا ،و اليابان مهتمة لوضع مثل هذا المجال الإتصالي لثلاث أسباب رئيسية :

* إلى جانب قوتها الاقتصادية تعمل اليابان على بناء قوة سياسية، من خلالها يمكن التأثير في تفاعلات الإقليم.

* اليابان هي بمثابة القاطرة لدول الإقليم ، و هو ما يتجسد من خلال نموذج الإوز الطائر .

* بعد الانسحاب الجزئي للولايات المتحدة الأمريكية من الإقليم ،اعتبرت اليابان بمثابة الممثل الشرعي لها ،إذ وسعت أكثر من مسؤولياتها الدفاعية .

و تطورت الفكرة في الاحتلال الذي أقيم بمناسبة ذكرى مرور خمسين سنة عن حرب الباسيفيك ،أين ألقى وزير الاتصال السنغافوري خطاب تضمن دعوة لتأسيس بنية للأمن لمعالجة النزاعات في الإقليم دون عنف ،و باتفاق اجتماع سنغافورة سنة 1992 بين رؤساء دول الرابطة ،تم الدعوة لتوسيع اللقاءات الفوق وزارية القائمة حول موضوع الأمن ،و الدعوة لتأسيس هيئة ذات صلحيات أكبر فيما يتعلق بموضوع الأمن ،و لهذا عملت الآسيان على الانخراط في مجالات جديدة من التعاون من بينها المواضيع الأمنية ،وتم تأكيد ذلك في المؤتمر الوزاري السنغافورة الذي انعقد من 23-24/07/1993 فيه تم معالجة قضايا سياسية-استراتيجية ،على أن تكون من الآن فصاعدا أساس المعاهدات التي تعتقد بين أطراف الرابطة¹ .

تتابعت الملتقىات و الاجتماعات السنوية لتحري الخطوط العريضة للمنتدى ،أين تم ضبط ثلاثة مركبات هامة هي :

- 1- وضع إجراءات لضمان الثقة .
- 2- ترسیخ الدبلوماسية الوقائية .
- 3- وضع آليات لحل النزاعات .

يعتبر المنتدى أحد مخارج المركب الأمني الإقليمي ،بفضل الآسيان بدأت دول جنوب شرق آسيا تنظر لأنها بصورة مستقلة ،و هو ما عبر عليه المفكر Donald Weatherbee في شرحه لكتاب الياباني Shintaro Ishihara " الآسيان الجديدة هي آسيان يمكن أن تقول لا "² .

و قد برز المنتدى في ظل استمرار ضعف فاعلية المعاهدات الثانية في مواجهتها للأخطار الجديدة الغير عسكرية ، كالجريمة المنظمة ،الأخطار البيئية ، الهجرة الغير شرعية ، القرصنة ،تجارة المخدرات

¹ - Sophie Boisseau du Rocher :Op,Cit , P 283.

² - Ibid , P 286.

إضافة إلى القضايا الأمنية التقليدية ، كاستمرار النزاعات الإقليمية ، الانقسامات داخل الدول ، انتشار الأسلحة النووية¹ .

كما أن المنتدى يشكل أحد جوانب الإطار السياسي-الأمني ، الذي تبنّته الرابطة لتفعيل دورها الإقليمي بعد الحرب الباردة ، ووسيلة لها للتعاون مع القوى الكبرى في تجمع إقليمي واحد ، فالمنتدى عبارة عن آلية في مواجهة التحديات الإقليمية ، واحتواء الصين و اليابان في التفاعلات الإقليمية ، و تحقيق التوازن الإقليمي كحل عملي في محاولات اليمنة من قبل إحدى القوى الكبرى² ، و بهذا تتبع سياسة التقييد الثنائي double-binding الآسيان ، و هذا يتطلب جهد واعي من الرابطة للربط بين الولايات المتحدة و الصين ، و ذلك من أجل زيادة كلفة هذه الأخيرة في حال استخدامها للقوة ، و في نفس الوقت إعاقة الولايات المتحدة من متابعة استراتيجيات الاحتواء³ ، فالآسيان في حاجة إلى أن تكون الصين حاضرة في هيكل للأمن يتوافق و حقائق الوضع الآسيوي ، فالنزاعات الإقليمية خاصة التنازع على جزر سباراتي لا يمكن تجاوزها إلا من خلال إيجاد إطار يجمع الأطراف المتنازعة لتفعيل الحوار بينهم ، و تجنب المواجهة العسكرية المباشرة بينهما ، خاصة في ظل رفض الصين تدويل قضية جزر سبراتي ، و في هذا تعتمد الآسيان على استراتيجية "سياسة الميزان" ، من خلال الجمع بين الصين و الولايات المتحدة في تجمع واحد⁴ .

و في هذا الإطار قال رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد في 18/09/2003 بماليزيا أنه: "إذا كانت دول جنوب شرق آسيا تشارك في محاولة احتواء الصين ، فإن جوا من المواجهة سوف ينمو و سوف يضيع الكثير أثناء الاستعدادات لخوض نزاعات ، و سوف يخسر جنوب شرق آسيا بكل تأكيد في أي توفر قد ينشأ"⁵ .

فالهدف من المنتدى هو تنسيق السياسات الأمنية ، أين تبقى كل دولة محافظة على سيادتها الوطنية .

هناك تحديات جادة تحول دون تحقيق المنتدى لمقاصده أبرزها :

- 1- لجوء القوى الكبرى في الإقليم إلى تحقيق مصالحها عبر العمل خارج نطاق المنتدى بدلاً من الاعتماد عليه في تحقيق الأمن و الاستقرار .
- 2- اختلاف مدركات القوى الكبرى في رؤاها الاستراتيجية لأدوارها الإقليمية ، و تأثير ذلك سلباً على تحقيق الأمن و الاستقرار الإقليميين .
- 3- عدم امتلاك المنتدى بعد للأدوات اللازمة لوضع مقرراته موضع التنفيذ مقابل استمرار نفوذ القوى الكبرى في دول الإقليم¹ .

¹ - Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges:Op,Cit , P 23.

² - هاني الياس خضر الحديثي: صراع الإرادات في آسيا ، مرجع سابق ، ص 110 .

³- Amitav Acharya : Will Asia's past be its future ?,p153 .

⁴ - Jing-dong Yuan : Op,Cit ,p21.

⁵مهاتير: ينبغي ألا تقلق دول جنوب شرق آسيا من الصين .

<http://www.arabic.people.com.cn/200309/19/ara20030919-69657.html>.

هذه التحديات تؤثر بشكل كبير على عمل المنتدى ، و يحوله إلى منتدى للنقاش ، بيد أنه يبقى الإطار الوحد الذي يجمع تفاعلاً إرادات القوى الإقليمية ، ما يسمح بالحوار و معالجة القضايا الأمنية . عمدت الصين لمعالجة النزاعات في جنوب بحر الصين بالاشتراك مع دول الآسيان من خلال الآسيان زائد ثلاثة و الآباء ، لإضعاف الارتباط مع الولايات المتحدة ، خاصة و أن الصين لها استثمارات طاقة في أندونيسيا ، كما أن مبيعاتها العسكرية تزيد في كل من تايلاند ، ماليزيا ، أندونيسيا ، هذا الترابط الذي يمكن أن يقود إلى تكوين جيش إقليمي² ، وقد اتفقا الطرفان في ديسمبر 2004 على استراتيجية مشتركة من أجل السلم والازدهار لدعم التعاون الإقليمي ، فحسب المفكر Robert Sutter فإن الصين تعمل منذ خمسين سنة على تخلص محيطها من حضور قوة عظمى ، و هي تعتبر جنوب شرق آسيا جزء هام من الفضاء الخليجي في استراتيجياتها .

لذلك تهتم الصين بصورة كبيرة بدور منتدى الآسيان الإقليمي وتسعى وراء تطوره بصورة سليمة ، إذ أعربت في مؤتمر وزراء الخارجية الحادي عشر للمنتدى المقام في عام 2004 ، أن تطوير منتدى الآسيان يجب أن يهتم بال النقاط التالية : مواصلة التمسك بطبعية المنتدى ، والتوصل إلى تفاهم عبر التشاورات ، والتعيئة الشاملة لمبادرات جميع الأعضاء ، ومواصلة توسيع و تعزيز نشاطات إنشاء إجراءات بناء الثقة و تفعيل الدبلوماسية الوقائية ، و إيجاد سبل وطرق التعاون الدبلوماسي الوقائي التي تلائم خصائص المناطق المحلية وال حاجات الواقعية بالتدريج ، وتوسيع مشاركة مسئولي الدفاع الوطني لدفع التبادل و التعاون العسكري في مختلف الدول ، و تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب و مواجهة الجرائم عابرة الدول و غيرها من مجالات الأمن غير التقليدية .

لذا استضافت الصين و ميانمار كونهما الرئيس المشترك ، اجتماعين وسيطرين حول إجراءات بناء الثقة للمنتدى بين 2003-2004 في بكين و رانغون على التوالي ، ففي سبتمبر 2004 أقام الجانب الصيني في مدينة كونمينغ بمقاطعة يوننان "ندوة حول التنمية البديلة عن المخدرات لمنتدى الآسيان " وفي نوفمبر 2004 أشرف الجانب الصيني بنجاح على أول ندوة لـ "ندوة السياسات الأمنية لمنتدى الآسيان" .

و قد أدى تصاعد وتيرة التهديدات الغير عسكرية في السنوات الأخيرة إلى تطور التعاون الأمني في مجالات الأمن غير التقليدية ، تحت إطار الآسيان والصين (1+10) ، وبين الآسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا (3+10) ، ففي نوفمبر 2002 ، وقع قادة الصين والآسيان "البيان المشترك حول التعاون في مجالات الأمن غير التقليدية " ، وفي أبريل 2003 ، عقد قادة الصين وقادة الآسيان في بانكوك بتايلاند اجتماعاً خاصاً حول مسألة السارس ، وصدر عن ذلك بيان مشترك ، كما عقد في بانكوك في جانفي 2004 المؤتمر الوزاري الأول للآسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا لمكافحة

¹ - هاني الياس خضر الحديثي : صراع الإرادات في آسيا ، مرجع سابق ، ص 111 .

² - Sheldon W.Simon : China, The United States, and Southeast Asia ,London,Routledge,2008,p4.

الجرائم عابرة الدول ، كما قدمت وثائق حول المفاهيم، ووافق المؤتمر على إنشاء آلية تعاون بين الآسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا لمكافحة هذا النوع من الجرائم¹.

إن الاهتمام الخارجي بمثل هذه المبادرات هو ما تسعى الآسيان على ضمانه، فالآسيان تسعى لتشجيع النشاطات الأمريكية - الصينية المتعددة الأبعاد في المنطقة ، فمن جهة القوات البحرية و الجوية الأمريكية حاضرة في الإقليم دون أي تحالف عسكري رسمي ، و من جهة أخرى يتم العمل على ضمان عضوية الصين في المنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف .

هدف الآسيان من ذلك هو الرفع من درجة التقارب السياسي ، فكلتا القوتين سيكون لها دور في الإبقاء على استقلال الإقليم و الترويج لازدهاره ، فالرابطة تحصل على منافع الأمن من الولايات المتحدة ، و الدعم السياسي من الصين إذ تشكل حليف هام ضد ضغوط حقوق الإنسان الغربية خاصة و أن نظم دول جنوب شرق آسيا حديثة العهد بالمبادئ الغربية المتعلقة بحقوق الإنسان و الديمقراطية². فاستراتيجية الآسيان تعتمد بشكل حاسم على تسخير و موازنة القوتين الأمريكية و الصينية ، كما تعمل على إشاعة ترتيب الحوار السياسي و التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري من أجل تعاون أكبر في مجال الأمن ، فالرابطة تؤمن بأن الأمن لديها أمن شامل ، يضم جميع الجوانب السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية ... الخ .

و منه فسياسة الآسيان في الأمن تقوم على الانفتاح السياسي ، احتواء الاضطراب الاجتماعي التعاون الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الأمني ، إقامة منتدى للأمن بين القوى الأساسية في الإقليم ، تبني إجراءات سلمية لتسوية الخلافات و الاستفادة من الوجود الأمريكي و الياباني .

شهد التعاون السياسي و الأمني تطويراً كبيراً ، في 27/7/2000 عقدت الرابطة أكبر منتدى أمني في قارة آسيا في تايلاند ، و تم مناقشة عدة قضايا منها ، صناعة الصواريخ و انتشار الأسلحة النووية و الصراعات في المحيط الهندي ، كما تمت مناقشة قضايا الصراع في المنطقة ، مثل الاشتباكات العرقية في جزيرتي اتشيه و فالوكو باندونيسيا ، و اتفقت الرابطة على ضرورة توسيع نطاق نظرتها للمخاوف الأمنية³ .

إن التعاون الأمني في جنوب شرق آسيا مدحوم بنشاط المؤسسات العلمية ، ومثال ذلك ASEAN-ISIS (ASEAN-Institutes for Strategic and International Studies)

¹- التعاون الأمني الدولي : موقع

²-Sheldon W.Simon : China, The United States, and Southeast Asia , Op,Cit ,p2.

³-صلاح الدين حسن السيسى ، مرجع سابق ، ص 270 .

ل المؤسسات الدراسات الاستراتيجية لدول جنوب شرق آسيا ، و قد أطلقت هذه الشبكة العلمية رسميا في جوان 1988 ، من قبل مجالس خبراء بلدان الرابطة ، و قد سجلت هذه المؤسسة بأمانة الرابطة . تتمثل الأهداف الرئيسية ASEAN-ISIS فيما يلي :

- 1- قوية و زيادة التعاون الإقليمي .
- 2- زيادة تأثير و فعالية البحث فيما يتعلق بالمشاكل الاستراتيجية و الدولية ، و مختلف القضايا في دول الرابطة ، من خلال الاتصال المكثف و التنسيق بين دول الرابطة .
- 3- المساهمة في تعاون الرابطة ، بالترويج للمعرفة العامة و فهم المشاكل و القضايا التي تواجه دول الرابطة¹ .

هناك تحديات لا يمكن للرابطة تجاوزها من غير استعمال القوة ، و لهذا اقترحت ماليزيا تأسيس قوة حفظ سلام للآسيان ، مستندة على خبرة القوات العسكرية لدول الرابطة في كمبوديا ، تيمور الشرقية إلا أن الاقتراح وضع جانبا مبدئيا ، لأنه قد يعتبر كمحاولة لقيادة الرابطة إلى تحالف عسكري² و هو ما تعمل الرابطة على تجاوزه ، فمن شأن ذلك أن يؤدي بها إلى تحولها لمنظمة أمنية .

المبحث الثالث : العلاقة التفاعلية بين الآسيان و الأمن الإقليمي

المطلب الأول : عوائق و إنجازات التكامل في الآسيان

هناك العديد من العوامل المعاقة للتكمال بين دول جنوب شرق آسيا ، من بينها عوامل التباين و الاختلاف التاريخي مثل ما هو الحال في جنوب الفيتنام ، و الدينى كجنوب تايلاندا ، إضافة إلى ظاهرة التأر و الانتقام في كل من الفلبين و أندونسيا ، التموج الإثنى و التقافي ، الدينى كلها تشكل قوى نابذة . فالأرخبيل الفلبيني ضمن مساحة 300.000 كلم² يضم ما يقارب 7000 جزيرة متفرقة في شمال بروناي و جنوب تايوان ، كما أن أندونسيا لم تستطع توقيف خطر التفتت الوطني ، و هذا ما يصعب من عملية تكوين إقليم في إطار تكامل فيدرالي ، كما أنها تجمع ما يزيد عن 200 مليون نسمة على مساحة 2 مليون كلم² ، و ما زاد من صعوبة التحكم في الوضع ضعف السلطة المركزية ما أدى إلى التهيجات النزاعية³ .

إن هيات دول الرابطة بالمبدأ الوسيطالي المتعلق بصيانة سيادة الدول ، شكل عائقا أمام التسرع من وتيرة التكامل في جنوب شرق آسيا ، خاصة و أن الدول المعنية كانت حديثة العهد بالسيادة ، مما أدى لبروز العديد من النزاعات الحدودية التي عطلت المسار التكاملي في الإقليم .

¹ - Hyun Seog Yu : Op,Cit , P 6.

² - Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges:Op,Cit , P 6.

³- Jaque Tenier:Op,Cit , P153.

كما أن تمسك الآسيان بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الرابطة ،أمر مقبول قانونيا و عمليا ،إذ يسمح بالتعاون دون التخلّي عن سيادة الدول ،إلا أنه في ذات الوقت شكّل العائق الأول أمام الرابطة في تعاملها مع القضايا الإقليمية ،و بهذا تصبح الآسيان إطاراً لتنسيق السياسات المتعددة الأطراف و إدارة المفاوضات بين المصالح المتنافسة ،خاصة في ظل غياب هوية موحدة للرابطة، وهو أمر ضروري لكل جماعة ،ولهذا في قمة رؤساء دول الآسيان لسنة 2007 تم الاتفاق على وضع دستور للرابطة، من خلاله يعدل مبدأ عدم التدخل ،الذي كان أساس ميثاق 1967¹.

بالرغم من ذلك ،فإن الآليات التي تسعى الرابطة لترسيخها ،تشكل عاملًا مدعومًا لعملية التكامل الإقليمي في المنطقة ،و من هنا تتضح العلاقة بين الأمن و التكامل الاقتصادي و السياسي ،فكلاهما مكمل للأخر ،ويشكل حجر أساس للانطلاق و الاستمرار في نفس الوقت .

فالآسيان بالرغم من هذه العوائق إلا أنها استطاعت تحقيق الإنجازات التالية :

- 1- نجاح الرابطة في إنشاء منظمة إقليمية متعددة الأطراف .
 - 2- دخول الدول في تكتل واحد ،رغم وجود مشاكل حدودية ،مثل ما هو الحال بين الفلبين و ماليزيا وكذا تايلاند ومبينمار ،إضافة إلى التوترات السياسية بين ماليزيا و سنغافورة .
 - 3- الدور الفعال الذي أدته الرابطة في جلب النزاع الفيتنامي-الكمبودي إلى طاولة المفاوضات سنة 1989 ،و الوصول على اتفاقية سلام سنة 1991 .
 - 4- ضمان حياد دول الإقليم ،والقليل من حجم التدخل الخارجي و لو بصورة نسبية² .
- فالرابطة تلعب دوراً محورياً فيما يخص الدبلوماسية الإقليمية المتعددة الأطراف ،إذ يرى كل من باري بوزان Gerald Segal و جيرالد سيغل Buzan أن رابطة دول جنوب شرق آسيا استطاعت بناء نظام أمني صلب سمح لهم بحل بعض النزاعات ،كما أن انسحاب الولايات المتحدة و بريطانيا و تصاعد القوة الصينية في الإقليم دفعها لإقامة منتدى الآسيان الإقليمي ، الذي تتولى فيه مقعد السائق ،تحدد اتجاهه و جدول أعماله³ .

و الواقع يثبت بأن التكتل الاقتصادي الآسيوي "آسيان" يساعد في حل النزاعات خاصة تلك المتعلقة بالنظم التجارية ،ويوحد العمل الفعال تجاه الأزمات الطارئة و طولية المدى ،كما يبرز الأثر الإيجابي لـ تكتل آسيان في زيادة الدخول الحقيقة لدول الإقليم ،وزيادة معدل التعاون الاقتصادي و تسهيل انساب التدفقات المالية إلى الإقليم.

¹- Sheldon W.Simon : ASEAN and its security offspring : facing new challenges : Op,Cit , P 13.

²- Amitav Acharya: ASEAN at40:mid-life rejuvenation? :Op,Cit.

³- Amitav Acharya : Will Asia's past be its future ?,p160 .

إضافة إلى ذلك فإن هذا التكتل الاقتصادي قام بدور رادع عندما حاول المضاربون الإضرار بسمعة أسواق البورصات الآسيوية في أزمة العملات في 1997، وتم التوصل من خلاله إلى موقف جماعي حد من التلاعب بأسعار وأسواق هذه البلدان.¹

وقد أبدى زعماء الرابطة نيتهم للتوقيع على دستور الرابطة، الذي من شأنه أن يمنح الرابطة شخصية قانونية منفصلة عن الشخصية القانونية للوحدات المشكلة لها، و هو ما يسمح بعمل الرابطة في بيئه أساسها قواعد وقرارات ملزمة قانونا .

بدأت اللجنة الخاصة بصياغة الدستور عملها في جانفي 2007 بناءا على أربع مصادر هي :

* التقارير التي يقدمها أشخاص سامين حول رأيهم في الدستور .

2 * توجيهات زعماء دول الرابطة .

3 * توجيهات وزراء الخارجية لدول الرابطة .

4 * الالتزامات الحالية للرابطة مثل الوثائق و الاتفاقيات منذ سنة 1967 .

إضافة إلى جلسات مع ممثلين عن المجتمع المدني ، القطاع الخاص ،أعضاء البرلمانات ، و المسؤولين .
الرابطة² في الكبار

تشير هذه الخطوة -إنشاء وثيقة دستورية للرابطة - بشكل واضح إلى تطور الأدوار التي تطلع بها الآسيان ، فلم يعد الأمر يقتصر على التعاون الاقتصادي و إنما امتد إلى التعاون السياسي ، بل و أكثر من ذلك التفكير في خطوات تقود إلى وحدة حقيقة بين دول الرابطة لمواجهة التهديدات العالمية و الإقليمية و الداخلية .

من خلال ما تقدم تبين أن بيئه جنوب شرق آسيا لها تأثير كبير على مسار التكامل في الإقليم فالحرب الباردة أدت إلى دفع دول الإقليم نحو الاتحاد في تنظيم واحد ، و هذا أمر منطقي ، إذ أنه في ظل وجود خطر أكبر من القدرة الاستيعابية لدولة واحدة يكون الحل هو التحالف و الاتحاد ، لكن لماذا لم تختار دول الآسيان التحالف العسكري ؟

يمكن إرجاع سلوك دول جنوب شرق آسيا في إقامتهم لكتل إقليمي بدلا من تحالف عسكري ، إلا رغبتهما في الابتعاد تماما عن أجواء الحرب الباردة -الحيد- ، فأي تحالف عسكري قد يكون إلى جانب دون آخر ما يؤدي إلى صراع مع الجهة المعادية ، و هو ما لم تكن هذه الدول ترغب فيه ، لذا فحسن وجهة كانت إقامة تكتل ذا طابع اقتصادي تع翁ي بصورة معلنة ، مع الحفاظ على التحاور السياسي -الأمني بصورة مستترة .

¹-الآسيان تواجه خطر التهميش: <http://www.islamonline.net/Arabic/news/index.asp /2000/7/25>

² - Annual report 2006-2007 ,p7. <http://www.aseansec.org>.

المطلب الثاني : انعكاسات تكامل دول جنوب شرق آسيا على الأمن الإقليمي

إن انتشار التكامل الإقليمي فرض ثورة هدنة الأطر الوطنية المناهضة للنظم السياسية القائمة ، و ذلك بوساطة المنظمة الإقليمية ، فالنزاعات داخل الدول يمكن احتوائها و تطويقها بمفهوم وحدة الأرض و السيادة ، لكن النزاعات الحدودية فتغديها السيادة ، فلا يمكن حلها إلا من خلال تدخل طرف ثالث على درجة عالية من التأثير على طرفي النزاع ، و هنا يبرز دور المنظمات الدولية التي تصل بالعلاقات بين الدول إلى درجة عالية من التكامل ، ما يجعل الحدود نوعاً ما تصبح ذات مفهوم مرن و يسهل تجاوزها.

وفرت الآسيان عامل الاتصال و التوفيق بين وحداتها ، فالتعاون الأمني شيء ضروري و جوهري للنجاح، فكيف يمكن ضمان الاستقرار و الازدهار دون أمن ؟
إلا أن استمرار بؤر التوتر في الإقليم توضح إخفاق الطريقة الآسيوية في إدارة و حل المنازعات ، و التي قامت على تجنب الخوض فيها ، و التركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية ، و هو ما كشف عن تصاعد سلسلة من المنازعات القديمة كالمنازعات على الإقليم البحري بين أندونيسيا و ماليزيا في منطقة بحر سالويني ، و هذا ما يبين حاجة دول الإقليم إلى آليات جديدة لإدارة و حل النزاعات بينها خاصة مع زيادة الدور الخارجي و غياب استراتيجية أمنية واضحة للأمن في الإقليم¹.

إلا أنه في حال تحقق مقاصد الآسيان و منتدى الآسيان الإقليمي و تطوير المزيد من العلاقات ما بين الأقاليم ، كالتفاعل مع منتدى شمال شرق آسيا الاقتصادي ، و كذا تفعيل العلاقة مع أمريكا الشمالية و أوروبا ، وهذا لتحقيق المقاصد المشتركة المتمثلة في :

1- دعم التعاون الدولي في إدارة موارد الإقليم المتعددة .

2- تنمية النقل البحري ، و حماية البيئة .

3- دعم التعاون الإقليمي في قضايا الأمن و التسلح و أمن البحار .

و كذلك الحال مع مجلس التعاون الأمني في إقليم آسيا الباسيفيك ، لتقرير الأمن في الإقليم عبر تنسيق عدة مؤسسات أمنية مع الجانب الحكومي في أستراليا، كندا ، أندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، اليابان ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلاند ، الولايات المتحدة ، و هذا بقصد الارتقاء إلى مستوى الاستقرار في الأمن الإقليمي استعمالاً للوظيفة الاقتصادية التي عملت منظومة الآسيان على تحقيقها².

إلا أن الإشكال المطروح أمام مثل هذه التنظيمات هو غياب التنسيق المتكامل ، إضافة إلى بروز المنافسة في أحيان كثيرة بين الدول الأعضاء و هذا بسبب عدم التناقض بين مجالات و أهداف الدول الأعضاء .

¹- مدحت أيوب : مرجع سابق ، ص 128 .

²- هاني الياس خضر الحديثي : صراع الارادات في آسيا ، مرجع سابق ، ص 111 .

من هنا نستنتج أنه لابد لنجاح مركب أمن إقليمي في تحقيق أهداف الاستقرار و الأمن لابد أن يضم في عضويته دولاً متجانسة من مختلف النواحي -القوة السياسية ،المعطيات الاستراتيجية التراسق الاقتصادي و الانسجام الاجتماعي، و هذا ما يتطلب وجود تنظيم أولي ممثل في منظمات إقليمية الأمر الذي يسمح بتوفير عوامل نجاح تكوين مركب أمني إقليمي ،و لذا فالمنظمات الإقليمية هي عامل جد هام في تحقيق الأمن الإقليمي ،إذ أن هذه المنظمات تقوم ببناء على شروط عالية من التقارب بين الوحدات المشكلة لها ،و هو ما يجعلها قادرة على تولي أدوار جديدة بعيدة عن تلك التي أنيطت بها في بادئ الأمر .

ولذا تسعى دول جنوب شرق آسيا جاهدة لترسيخ التعاون الإقليمي في جميع المجالات، فالمنظمة الآن تعمل على تغطية كل نفائصها المؤسساتية والوظيفية، بما يتناسب و التغيرات الدولية و الإقليمية، و في هذا الشأن صرخ الدبلوماسي السنغافوري Tommy Koh عضو لجنة مابين الحكومات التي تعمل على صياغة دستور الرابطة قائلاً : "إن رابطة دول جنوب شرق آسيا في الحقيقة تعيد اختراع نفسها " ¹ .
يعتبر Yalem أن الجماعات الأمنية تشير إلى درجة عالية من التكامل السياسي و الاقتصادي كشرط مسبق و ضروري لبناء علاقات سلمية² ،و هذا ما تعلم الرابطة على تحقيقه ،من خلال تعزيز المبادرات الاقتصادية ،و التسريع بتجسيد الآفتا -منطقة التجارة الحرة- .

و قد حذر جاياكومار وزير خارجية سنغافورة في 24/7/2000 ،من أن الرابطة معرضة لخطر تهميش دورها ككيان سياسي و اقتصادي و ذلك في حالة ما إذا لم تقم الدول الأعضاء بالالتزام بمعايير أفضل فيما يتعلق بأسلوب الحكم و الشفافية و سيادة القانون .

كما حذر جاياكومار في الاجتماع الوزاري الثلاثي و الثلاثين للرابطة ،أنه إذا ما ظلت الصورة السائدة عن رابطتنا ،و المتمثلة في أنها تتسم بعدم الفاعلية قائمة ،فإننا سوف تكون معرضين لاحتمال أن يتم تهميش دورنا كشركاء في الحوار ،و لهذا اقترح الأعضاء تأسيس ما أسموه "ترويكا الوزارية" كحل لمشكلة تعقد آليات صنع القرار في الرابطة ،في الوقت الذي تواجه فيه انتقادات متكررة بسبب فشلها في التعامل مع الأزمات الإقليمية³ .

من خلال ما تقدم سابقاً يتبين أن منطقة آسيا الباسيفيك بصفة عامة ،هي منطقة أكثر تقبلاً لنماذج الأمن التعاوني و الجماعات الأمنية من نموذج الأمن الجماعي أو الدفاع الجماعي ،الذين اعتبراً أكثر ملائمة للاتحاد الأوروبي ،كما أنها منطقة تقبل الترتيبات الأمنية الثانية أكثر من الترتيبات المتعددة للأطراف ،إضافة إلى ذلك هناك تباين الوجهات بين أمن ضد Security against ممثل في التحالفات

¹- Amitav Acharya: ASEAN at40:mid-life rejuvenation?:Op,Cit

² -Amitav Acharya :Constructing a security community in Southeast Asia:Op,Cit , P 32.

³ - الآسيان تواجه خطر التهميش: <http://www.islamonline.net/Arabic/news/index.asp> 2000/7/25:

الرسمية والتعاون الوظيفي ضد الإرهاب ، و أمن مع Security with ممثلاً في الأساليب التي تتبعها تكتلات مثل الآسيان و منتدى الآسيان الإقليمي للترويج للتعاون الأمني في الإقليم .

لتحديد أي من أنماط التعاون الأمني أحسن ، نميز منظورين أحدهما يتمثل في التيار البنائي ، الذي يرى أن هناك أسباباً تشكل حواجز لإنظام الدول في مشاريع التعاون الأمني ، في حين يرى التيار الليبرالي المؤسساتي القائم على مسلمة ، مفادها أن الفوائد تكون منخفضة التكلفة عندما تتفق مجموعة من الدول على إجراءات تضمن الشفافية و التنسيق بين مختلف السياسات ، علاوة على ذلك لو تعى الدول منافع الاعتماد الإقليمي فمن شأن ذلك أن يخلق ليس فقط مؤسسات إقليمية وإنما أيضاً جماعة و هوية إقليمية¹ ، و هو ما يؤدي لتقليل احتمالات المواجهة بين وحدات الإقليم الواحد .

إن تنوع الآسيان لعلاقاتها الخارجية أمر ضروري ، خاصة في ظل تواجد أكثر من قوة إقليمية ، و أيضاً في ظل تبني تهديدات جديدة لا يمكنها تجاوزها إلا من خلال تدعيم العلاقات البنية داخل الإقليم و تعزيز التعاون عبر الأقاليم .

بعد التطرق لتقاعلات الآسيان و آلياتها في تحقيق الأمن الإقليمي ، يمكن أن نستنتج أن المركب الأمني الإقليمي المعياري هو النموذج المجسد للأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا ، إذ يتميز الإقليم بغياب قوة عالمية ضمنه .

كما يمكن تحديد مستوى السلم الإقليمي بجنوب شرق آسيا ، على أنه سلم بارد ، فقضايا النزاع الرئيسية في الإقليم خاملة لكنها ليست منعدمة ، كما أن العلاقات قائمة بشكل خاص على الصبغة الرسمية ، أي أن التعاون الحكومي هو الصفة الغالبة على أنماط التعاون داخل الإقليم .

ولهذا تعمل دول الرابطة على تدعيم الروابط بين مختلف الوحدات في الإقليم ، و في عدة مجالات من أجل الرفع من درجة السلم ، أين يتم تسوية كل النزاعات ، و يصبح استعمال القوة بديل أقل طرحاً إن لم نقل منعدماً .

اشترط وليام لويس لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى خارجية ، إلا أن هذا الرأي تعرض للنقد ، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى اختلال التوازن داخل الإقليم .

الآسيان في هذا الإطار تعاملت بحكمة بالغة ، إذ جمعت بين الأسلوبين ، فمن جهة حافظت على الآسيان من تدخل أي قوة كبرى سواء إقليمية أو عالمية ضمنها ، من خلال إقامة إطار خاصة بها كالجامعة الأمنية للآسيان التي تعرف نقاش كبير في اجتماع وزراء الدفاع للآسيان ، الذي انطلق سنة 2006 ، و من جهة أخرى دخلت في ترتيبات أخرى تجمعها بقوى خارجية ، ما يسمح بتحقيق التوازن داخل الإقليم ، كما هو الحال مع الآباء أو منتدى الآسيان الإقليمي .

¹ - Evelyn Goh and Amitav Acharya: Introduction :Reassessing security cooperation in the Asia-Pacific, p6 .

